حاشية الفتح القريب، للسيوطي (849 - 911هـ)

على مغني اللبيب لابن هشام

• د. محمد خليل الزروق

المؤلف[1]:

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، الخُضَيْري، السيوطي، جلال الدين. أحد أئمة الإسلام، والعلماء الجامعين للعلوم، والمكثرين من التأليف.

قال: "وأما نسبتنا بالخُضَيْري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخُضَيْرِيَّة محلة ببغداد. وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي -رحمه الله تعالى- يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرق. فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة"[2].

مولده بمصر سنة 849هـ. وكان والده من أهل العلم، وتوفي والده وله من

---

[1] ترجم لنفسه في كتاب سماه: التحدث بنعمة الله، وفي حسن المحاضرة 310/1، وترجمه تلميذ له في كتاب سماه: بهجة العابدين، في ترجمة حافظ العصر جلال الدين، لخص فيه كتاب "التحدث" وزاد عليه، وترجمه السخاوي في الضوء اللامع 65/4 ترجمةَ ذمٍّ وتشنيع لما كان بينهما من المنافسة، وله ترجمة في النور السافر 90، والكواكب السائرة 226/1، والبدر الطالع 337، ورد على السخاوي فأنصف المترجَم.

[2] حسن المحاضرة 311/1.

العمر نحو خمس سنين، فنشأ يتيمًا.

قال: "وكان يكتب (أي والده) في نسبه: السيوطي، وغيره يكتب: الأسيوطي، وينكر كتابة الوالد، ولا إنكار، بل كلا الأمرين صحيح. والذي تحرَّر لي بعد مراجعة كتب اللغة ومعاجم البلدان ومجاميع الحفاظ والأدباء وغيرهم أن في سيوط خمس لغات: أسيوط بضم الهمزة وفتحها، وسيوط بتثليث السين"[1].

طلب العلوم، وابتدأ التأليف صغيرًا، ومحا كثيرًا مما ألفه في الحداثة، وأكثر من التأليف حتى زادت مؤلفاته على خمسمئة بين صغير وكبير. ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وأقبل على تصحيح مؤلفاته، وبقي كذلك إلى وفاته سنة 911هـ[2].

العلوم التي تبحر فيها:

قال: "ورُزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع، على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل

---

[1] بهجة العابدين 61. وذكر مثل هذا في لب اللباب 15. ونقل الزبيدي عن شيخه ابن الطيب أن اللغات فيها ست، أي بتثليث الأول فيهما، وقال: "والتثليث الذي نقله شيخنا فيهما غريب، وهو ثقة فيما يرويه وينقله". التاج 164/5. واقتصر ابن الطيب في شرحه على الاقتراح على الخمس. فيض نشر الانشراح 171/1. واقتصر ياقوت على الفتح فيهما. معجم البلدان 193/1 و301/3. وصاحب القاموس 380/2 على الضم.

[2] بهجة العابدين 158.

الفلسفة. والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة -سوى الفقه- والنقول التي اطلعت عليها فيها لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي، فضلا عمن هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول فيه ذلك، بل شيخي فيه (علم الدين البُلْقَيْني[1]) أوسع نظرًا، وأطول باعًا. ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب. وأما علم الحساب فأعسر شيء علي... وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدثًا بنعمة الله تعالى، لا فخرًا... ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفًا بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب - لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي"[2].

وقال: "وقد بلغت - ولله الحمد- رتبة الاجتهاد المطلق في الأحكام الشرعية، وفي الحديث النبوي، وفي العربية"[3].

وتكلم على المجتهدين في الفقه والحديث لزمانه، وقال: "وأما الاجتهاد في العربية على انفراده فما جاء بعد ابن هشام من يوصف به غيري، إلا أن يكون

---

(1) صالح بن عمر (791-868هـ). الضوء اللامع 312/3.

(2) حسن المحاضرة 311/1، وينظر التحدث بنعمة الله 203.

(3) التحدث بنعمة الله 205، وبهجة العابدين 102.

الغِمَاري[1]، فإنه كان منفردًا بالنحو على رأس الثمانمئة، إلا أني لم أر شيئًا من كلامه فأحكم عليه، والظاهر أنه لا يقصر عن هذه الرتبة. وقبل ابن هشام خلق في هذه المرتبة كأبي حيان وأكثر شيوخه"[2].

وقال في أول الأشباه والنظائر: "أما بعد، فإن الفنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمَري وشجوني، طالما أسهرت في تتبع شواردها عيوني، وأعملت فيها بدني إعمال الْمُجِدّ ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني. ولم أزل من زمن الطلب أعتني بكتبها قديمًا وحديثًا، وأسعى في تحصيل ما دثَر منها سعيًا حثيثًا، إلى أن وقفت منها على الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأمُّلاً بحيث لم يفتني منها سوى النزر

---

[1] محمد بن محمد بن علي بن عبد الرازق (720-802هـ)، أخذ العربية والقراءات عن أبي حيان، قال ابن الجزري: "نحوي أستاذ انتهت إليه علوم العربية في زماننا... وكان أحفظ أهل زمانه لشواهد العربية". غاية النهاية 244/2. وقال المقريزي: "وقد انتهت إليه الرياسة في علم النحو واللغة، وتصدر لإقرائهما مدة طويلة، وأخذ عنه الفضلاء، وأقرأ القراءات، ولقد كان من أحسن من لقيت محاضرة وأكثرهم فوائد". درر العقود 76/3. وقال ابن حجر: " كان عارفًا باللغة العربية، كثير المحفوظ للشعر، لا سيما الشواهد، قوي المشاركة في فنون الأدب، تخرَّج به الفضلاء". إنباء الغمر 128/2. وقال: "وهو خاتمة من يشار إليه في القراءات والعربية". المجمع المؤسس 508. وقال السخاوي: " كان ممن أخذ عنه شيخنا (ابن حجر) وأدرجه في شيوخه الذين كان كل واحد منهم متبحرًا ورأسًا في فنه". الضوء اللامع 149/9. ومع مكانته هذه التي وصفوا لم يذكروا له مصنَّفًا، ولا اطلع السيوطي له على كتاب!

[2] التحدث بنعمة الله 208، وبهجة العابدين 105.

اليسير، وألَّفْتُ فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلَّقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة... إلخ"[1].

ترجمة السخاوي له:

وقد ترجمه السخاوي حاطًا من شأنه، ذامًّا له، وعاب عليه كل ما ادَّعاه، وزعم أن السيوطي لازمه دهرًا واختلس بعض كتبه وكُتُبِ غيره، وأن دعواه الاجتهاد ليستر خطأه، وقلَّل من شأن تصانيفه الكثيرة بأن بعضها في ورقة، وأن كثيرًا منها دون كراسة، وفيها ما هو مختلس، قال: "وليته إذ [اختلسها][2] لم يمسخها، ولو نسخها على وجهها لكان أنفع، وفيها مما هو لغيره الكثير، هذا إن كانت المسميات موجودة كلها، وإلا فهو كثير المجازفة"[3]. ورماه بالكذب في بعض ما ادَّعى، ثم قال: "كل ذلك مع كثرة ما يقع فيه من التحريف والتصحيف، وما ينشأ عن عدم فهم المراد، لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم... بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب... ولو شرحت أمره لكان خروجًا عن الحد، وبالجملة فهو سريع الكتابة، لم أزل أعرفه بالهوَس، ومزيد الترفع... إلخ"[4].

ودفع عنه الشوكاني وردَّ على السخاوي ردًّا بليغًا منصفًا، قال: "وتصانيفه في

---

[1] الأشباه والنظائر 1/ 1- 2.

[2] الأصل: اختلس، والإصلاح عن البدر الطالع.

[3] الضوء اللامع 4/ 68.

[4] الضوء اللامع 4/ 65- 70.

كل فن مقبولة، قد سارت في الأقطار مسير النهار، ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله، وجاحد لمناقبه، فإن السخاوي في الضوء اللامع -وهو من أقرانه- ترجمه ترجمة مُظلمة، غالبها ثَلْب فظيع، وسب شنيع، وانتقاص وغَمْط لمناقبه تصريحًا وتلويحًا. ولا جرم، فذلك دأبه في جميع الفضلاء من أقرانه. وقد تنافس هو وصاحب الترجمة منافسة أوجبت تأليف صاحب الترجمة لرسالة سماها: الكاوي لدماغ السخاوي"[1].

وذكر جملة من كلام السخاوي، ثم قال: "لا يخفى على [المنصف][2] ما في هذا القول المنقول من التحامل على هذا الإمام... قوله: إنه مسخ كذا وأخذ كذا - ليس بعيب، فإن هذا ما زال دأب المصنفين، يأتي الآخِر فيأخذ من كتب من قبله فيختصر، أو يوضِّح، أو يعترض، أو نحو ذلك من الأغراض التي هي باعثة على التصنيف. ومَن ذاك الذي يعمد إلى فن قد صَنف فيه مَن قبله فلا يأخذ من كلامه؟ وقوله: إنه رأى بعضها ورقة - لا يخالف ما حكاه صاحب الترجمة من ذكر عدد مصنفاته، فإنه لم يقل: إنها زادت على ثلاثمئة مجلد، بل قال: زادت على ثلاثمئة كتاب، وهذا الاسم يصدق على الورقة فما فوقها... وقوله: إنه كثير التصحيف والتحريف - مجرد دعوى عاطلة عن البرهان، فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محررة أحسن تحرير، ومتقنة أبلغ إتقان".

---

[1] البدر الطالع 337.

[2] الأصل: المصنف.

ثم بيّن ما جرى عليه السخاوي في ترجمته لأهل زمنه، قال: "والسخاوي -رحمه الله- وإن كان إمامًا غير مدفوع - لكنه كثير التحامل على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك من طالع كتابه: الضوء اللامع، فإنه لا يقيم لهم وزنًا، بل لا يَسْلَم أغلبهم من الحطّ منه عليه، وإنما يُعَظِّم شيوخه وتلامذته، ومن لم يعرفه ممن مات في أول القرن التاسع قبل موته، أو من كان من غير مصره، أو يرجو خيره، أو يخاف شره".

وبيّن أنه من شأن المجتهدين والمبرزين في كل عصر أن يجدوا من يحط من قدرهم، ويُزري عليهم، ثم يرتفع قدرهم بعد موتهم، وينتفع الناس بعلمهم، قال: "وأما ما نقله من أقوال مَن ذكره من العلماء مما يؤذن بالحط على صاحب الترجمة فسبب ذلك دعواه الاجتهاد كما صرَّح به، وما زال هذا دأب الناس مع مَن بلغ تلك الرتبة، ولكن قد عرَّفْناك في ترجمة ابن تيمية أنه قد جرت عادة الله – سبحانه - كما يدل عليه الاستقراء - برفع شأن من عودي بسبب علمه وتصريحه بالحق، وانتشار محاسنه بعد موته، وارتفاع ذكره، وانتفاع الناس بعلمه. وهكذا كان أمر صاحب الترجمة، فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار، ورفع الله له من الذكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه، والعاقبة للمتقين"[1].

ما وضعه على المغني:

وتصانيفه كما سلف كثيرة، وغالب المهم منها في العربية وغيرها معروف

---

[1] البدر الطالع 337-343.

متداول، فلا أطيل بذكره، وأقتصر على ما وضعه على "المغني".

وللسيوطي على المغني ثلاثة كتب[1]:

1- حاشية سماها: الفتح القريب، على مغني اللبيب[2]، وهي موضوع هذه الكلمة.

2- وشرح شواهد مغني اللبيب[3].

3- وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب[4].

---

[1] وظن محققا تحفة الأديب أن كتب السيوطي على المغني خمسة (مقدمة الكتاب ص 15) أخذًا من كشف الظنون 1753 وهدية العارفين 537/1، فقد ذُكر فيهما كتابان آخران، هما تحفة الغريب أو القريب، ونكت على شرح الشواهد، وهو خطأ بلا شك، وكشف الظنون وذيوله مشحونة بالتحريف الواضح.

[2] حسن المحاضرة 317، والتحدث بنعمة الله 106. وفي بهجة العابدين 230، وكشف الظنون 1234، وهدية العارفين 541/1: في حواشي مغني اللبيب، وفي هدية العارفين: فتح القريب، وهو تحريف.

[3] حسن المحاضرة 317، والتحدث بنعمة الله 106، وبهجة العابدين 230. ونشر مرارًا، ينظر معجم المطبوعات العربية 1081/1، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 313/3، ومعجم المخطوطات المطبوعة 98/3. ويُظن كثيرًا أنه الفتح القريب، كما في معجم المطبوعات والمعجم الشامل (ذكراه مرتين بالاسمين)، وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 77/6، وينتقل ذلك إلى فهارس المخطوطات.

[4] بهجة العابدين 230. لم يرد في التحدث، ونشر في عمّان سنة 2008.

والظاهر أن تاريخ وضعها على هذا الترتيب؛ ذكرها هكذا تلميذه في ترجمته[1]، ولأنه قال في تحفة الأديب: "هذا الكتاب الثالث الموعود به على مغني اللبيب"[2]، وقال في شرح الشواهد: "فإن لنا حاشية على مغني اللبيب لابن هشام مسماة بالفتح القريب"[3]، وإن كان قد ذكر الكتابين الأخيرين في الحاشية، فقال: "ولا تعرضت فيه لشيء من شواهد الكتاب اكتفاء بالشرح الذي وضعته عليها، وهو جامع مستوعِب جليل، ولا لتراجم من فيه من النحاة اكتفاء بالكتاب المبسوط الذي أفردته في ذلك"[4]، وكأنَّ مِن عادته أن يشير إلى الكتاب الذي ينوي وضعه، أو الذي شرع فيه ولم يكتمل.

وكثيرًا ما يُظَنّ في الفهارس أن الحاشية المسماة الفتح القريب هي شرح الشواهد، كما ذهب إلى ذلك بروكلمان، وذكر أنه مطبوع[5].

طبقات النحاة:

وكتابه على المغني المسمى: تحفة الأديب، في نحاة مغني اللبيب، هو في تراجم النحويين المذكورين فيه، ومعلوم أن للسيوطي في تراجم النحويين كتاب: بغية

---

[1] بهجة العابدين 230.

[2] تحفة الأديب 1.

[3] شرح شواهد المغني 9/1.

[4] الفتح القريب 2ظ. وأشار أيضًا في الحاشية إلى أنه ترجم المالقي في تحفة الأديب. الفتح القريب 28ظ.

[5] تاريخ الأدب العربي 77/6.

الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة، وقد قال عند ذكر كتبه في التاريخ: "طبقات النحاة الكبرى والوسطى والصغرى"[1].

والذي يوضح الأمر والفرق بين الثلاثة ما كتبه في مقدمة بغية الوعاة، فقد قال بعد ذكر المراجع: "فجَمَعتُ كل ما تضمنته هذه الكتب المذكورة من ترجمة نحوي طالت أو قصرت، خَفِيتْ أخباره أو اشتهرت، وأوردت من فوائدهم وأخبارهم ومناظراتهم وأشعارهم ومروياتهم ومفرداتهم ما لم يجتمع في كتاب، بحيث بلغت الـمُسَوَّدة سبع مجلدات. فلما حلَلْت بمكة المشرفة سنة تسع وستين (869هـ) وقفت عليها صديقَنا الحافظ نجم الدين بن فهد[2]... فأشار علي بأن ألخص منها طبقات في مجلد يحتوي على المهم من التراجم، ويجري مجرى ما ألفه[3] الناس من المعاجم، فحمِدت رأيه... ولخصت منها اللباب في هذا الكتاب، وتركت تلك المسوَّدة على حالها... فلما كتبت على مغني اللبيب الحاشية المسماة بالفتح القريب... خشيت إن أنا أودعت ذلك الحاشيةَ أن تطول... فاقتصرت في الحاشية على المسائل النحوية، وأبيات الـمُحْدَثين[4] المروية، وأفردت للشواهد العربية كتابًا حافلًا... ثم أفردت كتابًا ثالثًا لتراجم من فيه من النحاة، مبسوط التراجم لمن انتحاه، فأخذت فيه ثلث تلك المسوَّدة... وما لم

---

[1] حسن المحاضرة 318/1، وفي بهجة العابدين 251: "طبقات اللغويين والنحاة" فحسب.

[2] عمر بن محمد (812-885هـ) المكي المؤرخ. الضوء اللامع 126/6.

[3] يجوز أن يكون من التأليف ومن الألفة.

[4] ضبط على أنه من التحديث، والصواب ما أثبته.

يدخل فيه من الفوائد والفرائد، والألغاز والزوائد، والمناظرات والمحاورات، والفتاوى والواقعات... أفردت لها كتاب الأشباه والنظائر النحوية. فلم يَضِعْ شيء بحمد الله من تلك المسوَّدة... وألغي عنها الاسم الأول، وصار الاعتماد في الطبقات الجامعة على هذه والمعوَّل"[1].

والذي يفهم من هذا أن المسوَّدة الملغاة هي الطبقات الكبرى، وهذه لا علم لنا بوجودها[2]، وقد فرَّقها كما هو ظاهر على بغية الوعاة، وتحفة الأديب، والأشباه والنظائر، وأن الطبقات الوسطى هي بغية الوعاة، وأن الطبقات الصغرى هي تحفة الأديب[3].

وعدَدُ المترجَمين في بغية الوعاة فوق ألفين ومائتين، وعددهم في تحفة الأديب أحدٌ وعشرون ومئة، ولكن الترجمة في تحفة الأديب طويلة واسعة بالقياس إلى ما في البغية.

هل اكتملت الحاشية؟

نظرت من الحاشية غير نسخة فوجدتها تقف في أثناء الكلام على (حتى)

---

[1] بغية الوعاة 1/5-6.

[2] إلا أن يكون اسمًا لا نعلم بمضمونه، ففي مكتبة رئيس الكتاب بإستانبول كتاب باسم: طبقات النحاة الكبرى، برقم 1161. تحفة الأديب (المقدمة) 27.

[3] ويؤيد هذا الرأي أن مِن بغية الوعاة نسخة بخط السيوطي في المكتبة الوطنية بباريس برقم 2119 بعنوان: طبقات النحاة الوسطى. تحفة الأديب (المقدمة) 28. وفي التحدث بنعمة الله 106: "طبقات النحاة الكبرى تسمى بغية الوعاة". ولا يبعُد أن يقع التردُّد في التسمية.

من الباب الأول، وهي في النسخة التي أستعملها في هذا البحث (نسخة الأسكوريال برقم 51) تزيد بقليل على مائتي ورقة، وهذا يفيد أنها لو كانت مكتملة على هذا النمط لكانت فوق ألف ورقة، وغالب نُسخها في نحو المائتين.

ولم يذكرها مع هذا في مصنفاته التي لم تكتمل، وكأنه كان يؤمل إكمالها.

ثم وجدته ذكرَها في الهمع في مبحث (لا)، وفي مبحث (لن)[1]، فقد يكون لها بقية لم تصل إلينا، أو تكون لها نسخة أَوْفَى لم أقف عليها، ولا يبعد أن يشتهر للكتاب إبراز دون إبراز.

وفي النسخة مواضع فراغ تُركت لإثبات نص، أو ذكر راوٍ أو مُخَرِّج لحديث[2]. ولا أظن أنها نسخة المؤلف لأخطاء بها لا يقع فيها مثل السيوطي. وليس ببعيد أن تكون بإملائه، أو منقولة عن نسخة كذلك، فقد قال تلميذه: " كان -رحمه الله- يصنف في اليوم الواحد ثلاث كراريس، ويكتبها بخطه الكريم النفيس، وكان يملي عليّ من تصنيفه وهو يطالع الكتب، وهي منشورة بين يديه، ويأتي بغرائب وعجائب من عنديَّاته يصدرها بـ قُلْتُ"[3].

مقدمة الحاشية ومنهجها:

قال في المقدمة: "فهذا تعليق لطيف على معني اللبيب، عن كتب

---

(1) همع الهوامع 94/4 و261/5.

(2) الفتح القريب 66ظ، و100ظ، و116ظ، و132ظ، و135و، و136و، و173و، و177و، 186و، و187و، 199ظ.

(3) بهجة العابدين 120.

الأعاريب، سميته بالفتح القريب، يبتهج به الأريب، ويُسَرُّ به الحبيب، ويغترف منه الأقصى والقريب، ضمَّنته من الفوائد كل نفيس وغريب، ولم أورد فيه من حاشيتَي الشيخ بدر الدين الدماميني (- 845 هـ)، وشيخنا الإمام تقي الدين الشُّمُنِّي (801- 872هـ) إلا النزر القليل، قصدًا لأن تكون هذه الحاشية عليهما كالتذييل والتكميل، ولا تعرَّضت فيه لشيء من شواهد الكتاب اكتفاء بالشرح الذي وضعته عليها، وهو جامع مستوعب جليل، ولا لتراجم من فيه من النحاة اكتفاء بالكتاب المبسوط الذي أفردته في ذلك، والتكرار من أكبر أسباب التعطيل، وعدلت عن ذكر مشاحَّات لفظيَّة، واحتمالات غير منقولة ولا قويَّة، وتتبعت فوائد الكتب القديمة، وزوائدها التي هي كالدُرَر اليتيمة"[1].

ثم ذكر جملة من المراجع التي رجع إليها في وضع الحاشية على عادته.

ومن هذا نعرف أن منهجه في الحاشية:

1- مجاوزة ما جاء في حاشيتي الدماميني والشمني إلا ما قلَّ.

2- ترك شرح الشواهد للكتاب الذي وضعه في ذلك.

3- ترك التراجم لكتابه تحفة الأديب.

4- ترك المناقشات اللفظية.

5- إيراد الفوائد والزوائد من كتب العربية القديمة.

فالغرض الأصيل من الحاشية إذًا هو ذكر الفوائد والزوائد على الكتاب من كتب العربية، وقد وفَى بهذا الذي وعد به، فهو في كل تحشية على قولٍ للمؤلف

[1] الفتح القريب 2ظ.

ينقل النصوص تطول أو تقصر، وتفيد زيادة تفصّل ما أجمل المصنف، أو فائدة لم تَرِدْ في كلامه، أو تبين مصدره الذي أخذ منه، أو تقوّم رأيه الذي ذهب إليه.

وإذا كانت مكتبة السيوطي كبيرة وغنيّة، وخبرته في مراجع الفن طويلة وعميقة، فلا شك أن تحشيته بهذا المنهج تكشف لنا جزءًا كبيرًا من المادة التي ألف منها المصنف كتابه، وتزيد على ما ذكر فوائد كثيرة، وتحقيقات جمّة.

ولنبدأ بكلمات في بعض ما جاوزه، ثم ندخل إلى الفوائد التي أفادها.

الدماميني والشُّمُنِّي:

قد ذكر السيوطي -كما أشار في المقدمة- شيئًا مما حشَّى به الدماميني والشُّمُنِّي الكتاب، وهو في موضعٍ يعلّق متدخلًا، وفي موضع يورد كلاميهما ساكتًا.

1- فمن أمثلة النوع الأول أن الدماميني عرَّف الإعراب المذكور في مقدمة المصنف عند قوله: "وأصل ذلك علم الإعراب"[1]، بأنه: "علم النحو الباحث عن الكلم العربية باعتبار إعرابها وبنائها، وليس المراد الإعراب المقابل للبناء"[2]. وقال عند ذكر المصنف كتابه: "الإعراب عن قواعد الإعراب"[3]: "والإعراب الأول لغوي بمعنى الإبانة والإظهار، والثاني اصطلاحي أريد به علم النحو، أو إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية، كما يقال: أعربَ هذه القصيدة، إذا تتبع ألفاظها وبين كيفية جريانها على قواعد النحو،

---

(1) المغني 12.

(2) تحفة الغريب 2ظ، ونحوه في المزج 5، والحاشية المصرية 3ظ.

(3) المغني 12-13.

ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القرآن"[1].

فنقل السيوطي كلام الدماميني في الموضع الأول، وقال: "ووافقه شيخنا، وزاد أن إضافة العِلْم إليه بيانية، ونبَّه على أنه يقال أيضًا على أمر ثالث، وهو تطبيق المركب على تلك الأحكام وبيان أنه من جزئياتها"[2].

وهذا المعنى الثالث نبه عليه الدماميني أيضًا، كما هو ظاهر فيما نقلته عنه، وقد نقل السيوطي كلامه الأول، ثم نقل كلامه الثاني، فلا موضع لتخصيص التنبيه على هذا المعنى بشيخه الشمني.

وقد أخذ عليهما تجويز الأمرين، والمراد واحد. وهذا الجديد الذي أفاده السيوطي وبيَّنه أتم بيان، وبهذا بيَّن موضوع الكتاب، فهو ليس النحو على عمومه كما يُظَن، ولكن تطبيق قواعد النحو على النصوص.

قال: "وعندي أن هذا هو المراد هنا، فإن هذا الكتاب موضوع في علم الإعراب بالمعنى المذكور، لا في علم النحو، والفرق بين موضوع علم النحو وموضوع علم الإعراب بالمعنى المذكور لا يخفى، وقد جوَّز الدماميني - وتبعه الشيخ- الأمرين... والذي أقطع به أن المراد الثاني بلا شك، فإن هذا الكتاب وتلك المقدمة (الإعراب عن قواعد الإعراب) إنما موضوعهما قواعد الثاني لا مطلق النحو، ولا شك أن الإعراب بالمعنى المذكور أخص من مطلق النحو، وهو الأصل في إيضاح معنى القرآن والحديث، ومطلق النحو بالنسبة إليه كالوسيلة والتوطئة، وذلك هو المقصود منه. ويوضح ذلك قول المصنف فيما بعد: واعلم أني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها

---

[1] تحفة الغريب 3ظ، وهو في المزج 9، وليس في الحاشية المصرية.

[2] الفتح القريب 2ظ، وهو ممزوج من الموضعين في المنصف من الكلام 5/1 و9.

كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، إلى أن قال: الثاني إيراد ما لا يتعلق بالإعراب إلخ، إلى أن قال: الثالث إعراب الواضحات إلخ، فكل هذا يوضح أن المراد بالإعراب إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية لا مطلق النحو. ثم إن نسبة الإعراب إلى علم النحو كنسبة العلاج إلى علم الطب، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقه، فما كل من قرأ النحو يحسن الإعراب، كما أن كل من قرأ الطب لا يحسن العلاج، وكل من قرأ الفقه لا يحسن الإفتاء؛ لأن تنزيل الصور الجزئية على القوانين الكلية يحتاج إلى قدر زائد"[1].

وهذا التشبيه لنسبة الإعراب إلى النحو بنسبة الإفتاء إلى الفقه، والعلاج إلى الطب، وبيان أن إتقان القواعد لا يقتضي حتمًا إتقان التطبيق؛ لأن إتقان التطبيق قدر زائد، وعلم آخر - بيانٌ واضح لهذه الصلة، ما أظنه سُبق إليه، وبيان لموضوع الكتاب. وبهذا المعنى يكون ابن هشام واضع القواعد لعلم التطبيق على أحكام العربية.

2- ومن أمثلته أن المصنف أبعد النداء في قراءة التخفيف لقوله -تعالى-: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[2] بأنه لم يَرِد في القرآن نداء بغير (يا)[3]، فاعترضه ابن الصائغ بأنه كم في القرآن من منفرد لم يرد إلا في محل واحد، نحو:

---

(1) الفتح القريب 2ظ-3و. وأظن أن الصواب في العبارة أن يقال: كما أنه ما كل من قرأ الطب يحسن العلاج...إلخ، حتى يكون من نفي العموم، لا من عموم النفي.

(2) سورة الزمر الآية 9.

(3) المغني 18. وسلف الكلام عليه غير مرة.

﴿ضِيزَى﴾ و﴿الزَّبَانِيَةَ﴾ و﴿الْعِهْنِ﴾[1]، وردَّ عليه الدماميني بأن الكلام على كلمة قرآنية تردَّدت بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن والآخر لا نظير له، وهذا لا يُشْبه ما ذَكَر.

وكان تعليق السيوطي بأنه يُشْبه ما ذَكَر، فجَعْلُ الهمزة هنا للنداء يكون مثل الألفاظ المذكورة في الورود مرة واحدة، وبأنه لا يلزم من ورود أحد المعنيين في المتردد بينهما الحمل على نظيره الوارد، كما في -قوله تعالى-: ﴿ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾[2]، قال: "فإنه متردِّد بين الجماع والجس باليد، والأول له نظير، فإنه المراد حيث أطلق في القرآن التَّماسُّ والمسُّ مضافًا إلى النساء، كقوله -تعالى-: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾[3]، وقوله: ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾[4]، وقوله: ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾[5]، ومع ذلك فترجَّح عند الشافعي الحمل على الثاني لما اقتضاه[6]. وقوله -تعالى-: ﴿ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ ﴾[7]، فإن المراد بالأرض

[1] نقله الدماميني في حواشيه: الحاشية المصرية 6ظ، وتحفة الغريب 5و، والمزج 20، والشمني في المنصف من الكلام 20/1. والكلمات على الترتيب في سورة النجم الآية 22، وسورة العلق الآية 18، وسورة القارعة الآية 5.

[2] سورة النساء الآية 43.

[3] سورة المجادلة الآية 3.

[4] سورة البقرة الآية 236.

[5] سورة البقرة الآية 237، وسورة الأحزاب الآية 49.

[6] الاختلاف في الآية وقول الإمام الشافعي في مثل أحكام القرآن للجصاص 369/2، وفتح القدير 470/1.

[7] سورة سبأ الآية 14.

حيث أطلقت مقابل السماء، والمراد هنا مصدر أُرِضَت الخشبة[1]، ولا نظير له في القرآن، في أمثلة كثيرة من ذلك عقدت لها فصلاً في الإتقان"[2].

فهذا تأييد لقول ابن الصائغ من هذه الوجهة، ولكنه خالفه بقوله: "نعم، لو أُردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليل لاتَّجه، ولكان به غُنية"[3].

فردَّه بوجهين:

أحدهما: أن القرآن حوى جميع لغات العرب، فما كان مستعملًا عندهم بكثرة جاء فيه بكثرة، وما كان مستعملًا عندهم بقلة جاء فيه بقلة[4]. وهذا غير مسلَّم، فإن في لغة العرب ما لم يجئ في القرآن، كما هو واضح.

والآخر: أن النداء بالهمزة وقع منه في أشعار العرب ما لا يحصى كثرة، وأورد من شواهد ذلك ما ملأ نحو خمس صفحات[5]، أي: ولكنه بالقياس إلى النداء بـ (يا) قليل.

---

[1] هذا قول في الآية، ولم يذكر الزمخشري غيره. الكشاف 573/3. والقول الآخر أنها الأرض مقابل السماء. ينظر البحر 266/7. وأُرضت الخشبة تؤرض أرْضًا. الصحاح 1064/3. وفي المعجم الوسيط 14/1 فعل منه مبني للمعلوم من باب نصر، ولم أجده. وذُكر في التاج 4/5 فعل من باب سمع، وكأنه مسند إلى الخشبة.

[2] الفتح القريب 8ظ. ولم أجد هذا الذي أشار إليه في الإتقان، إلا أن يكون في النوع التاسع والثلاثين في معرفة الوجوه والنظائر، عقد في آخره فصلًا يذكر فيه: كل ما في القرآن من كذا فهو بمعنى كذا إلا قوله كذا، وليس فيه المثالان اللذان ذكر. الإتقان 132/2.

[3] المنصف من الكلام 20/1.

[4] الفتح القريب 8ظ.

[5] الفتح القريب 8ظ-11و.

3- ومن أمثلته أنَّ الدماميني نقل[1] عند قول المصنف: "إذ لا يكون الاستفهام منه - تعالى- على حقيقته"[2] - قولَ البهاء السُّبكي (719-763هـ)، وهو أن الاستفهام طلب وقوع فهم مَن لم يفهم كائنًا من كان، قال: "فلا بِدْع في صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهَمَ عنه، وإذا سلَّمتَ ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة، وظهر لك أن الاستفهامات الواردة في القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفًا إلى غير المستفهِم والمستفهَم [منه][3]، فلا حاجة إلى تعسفات كثير من المفسرين"[4].

ونازعه الشمني أولًا بأن مراد النحويين بطلب الفهم طلبه للمتكلم، واستشهد على هذا المعنى بكلام للتفتازاني (712-793هـ) في المطوَّل، وثانيًا بأن المعنى الحقيقي للفظ يُقصَد بلا واسطة، قال: "فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الإقرار المطلوب بأداة الاستفهام معنى حقيقيًّا لتلك الأداة" [5].

ولخص السيوطي كل ذلك، وقال مناقشًا شيخه: "وما قاله شيخنا أولًا دعوى تحتاج إلى دليل، وما استشهد به من قول للمطوَّل لا يقتضي التخصيص، ولئن

---

(1) تحفة الغريب 5و، والمزج 21، والحاشية المصرية 6ظ.

(2) المغني 18.

(3) الأصل: عنه.

(4) عروس الأفراح 307/2.

(5) المنصف من الكلام 21/1.

سُلِّم فهي معارضةُ قولِ عالمٍ بآخر، فلا يكون حجة عليه"[1].

4- ومن أمثلة نقله بلا تعليق أن المصنف قال في بيت أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلب، إني لأمره سميع، فما أدري أرشدٌ طِلابُها؟[2]:

"ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير مُعادل"[3]، فقال الدماميني موضِّحًا: "يعني أن الهمزة الواقعة في البيت محتملة لأن تكون لطلب التصديق، وحينئذ يُستغنى عن تقدير المعادل، بل يمتنع"[4]، وذكر هذا الشمني أيضًا. وحكى السيوطي ذلك بقوله: "قال الدماميني والشيخ"[5]، ولم يزد.

الشواهد:

لما كان السيوطي قد خصَّص لشواهد المغني من الشعر كتابًا - ترك الكلام عليها هنا في الحاشية، إلا ما كان من أشعار المولدين، فقد تركه في الكتاب، وتكلم عليه في الحاشية، وقد أشار هو إلى هذا في أول البغية، فقال: "فاقتصرت في الحاشية على المسائل النحوية، وأبيات المُحْدَثين[6] المَرْوِيَّة، وأفردت للشواهد العربية كتابًا حافلًا"[7]. ولم يُشر إلى هذا في أول شرح الشواهد ولا في أول الحاشية.

---

(1) الفتح القريب 11و-11ظ.

(2) ديوان الهذليين 71/1، واستشهد به الفراء في معاني القرآن 230/1.

(3) المغني 18.

(4) تحفة الغريب 5و، والحاشية المصرية 6ظ، والمزج 22.

(5) الفتح القريب 11ظ.

(6) ضبط على أنه من التحديث، والصواب ما أثبتُّه.

(7) بغية الوعاة 5/1.

1- ومن ذلك البيت:

ومن ذا الذي تُرضَى سجاياه كلُّها؟ كفى المرءَ نُبلاً أن تُعَدَّ مَعايبُهْ[1]

ولم ينسبه الدماميني في المصرية والهندية، ولا الشمني، وقد تعرَّض الدماميني لشيء من إعرابه في الهندية[2]، ونسبه في المزج. قال السيوطي: "هذا البيت لأبي خالد يزيد بن محمد المهلَّبي، وقبله:

إذا نحن غِبْنا عنه لم يُجْرِ ذكرَنا وإن نحن جئنا صدَّنا عنه حاجبُهْ

رأيته في كتاب البارع في الشعراء المولدين تأليف هارون بن يحي"[3].

وقد قال الدماميني في المزج: "هذا البيت أنشده ابن سعيد الأندلسي[4] في كتابه المسمى بملوك الشعر، منسوب إلى يزيد بن خالد المهلبي من شعراء المئة

---

[1] المغني 13، والبيت في جمهرة الأمثال 283/2، والتمثيل والمحاضرة 93، وبهجة المجالس 653/2، وزهر الآداب 93/1. وهو ليزيد بن محمد بن المهلَّب بن المغيرة (-259هـ)، قال ابن المعتز: " كان ينزل الشام ثم انتقل إلى مدينة السلام... من فحولة المحدثين ومجيديهم، وشعره قليل جدًّا". طبقات الشعراء 313. وقال الخطيب البغدادي: "بصري قدم بغداد، ونادم جعفرًا المتوكل، وكان أديبًا شاعرًا". تاريخ بغداد 507/16.

[2] تحفة الغريب 4و.

[3] الفتح القريب 3و. وسأذكر مبحثًا في مصادر المؤلف، إن شاء الله.

[4] علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد (610-685هـ) مؤرخ أديب. المُغرِب 172/2، والديباج المُذْهَب 112/2.

الثانية"[1]. أقول: هو إلى الثالثة أقرب، أو هو من مخضرمي القرنين. وهذا يدل على أن السيوطي لم يطلع على المزج كشيخه الشمني، وإلا أشار إلى هذا المرجع الآخر الذي ذكره الدماميني.

وفي الحماسة المغربية بعده:

وإنَّ الـمُسِفَّ الجَوْنَ يُخلِف وَدْقُه وإن الحسام العَضْب تنبو مضاربُهْ[2]

ووجدت من أضاف البيت إلى أبيات بشار المعروفة[3] - وليس منها-:

إذا كنـت في كل الأمور معاتبًا صـديقك لـم تلق الـذي لا تعاتبه

فعِشْ واحـدًا أو صِـلْ أخاك، فإنه مقــارِفُ ذنـبٍ مـرَّةً ومجـانبه

إذا أنت لم تشرب مرارًا على القذى ظمئت، وأيُّ الناس تصفو مشاربه؟[4]

ونبه السيوطي على أن (أن تُعَدَّ) فاعل (كفى) و(المرء) مفعوله و(نُبْلًا) تمييز، وكان الدماميني ذكر هذا وزاد احتمالًا آخر، هو أن يكون (المرء) فاعلًا و(أن تُعَدَّ) بدل اشتمال منه[5]، وهو تكلف لا داعي له.

---

[1] المزج 11. وفي اسم الشاعر تحريف كما هو ظاهر. وينظر شرح أبيات المغني 1/1، ولم يطلع على حاشية السيوطي.

[2] الحماسة المغربية 1247. المسف: الداني، والجون: الأسود، وودقه: ماؤه، والعضب: القاطع.

[3] مثل اليوسي في المحاضرات في الأدب واللغة 367/1، ولم ينبه المحققان على إقحام البيت بين الأبيات.

[4] ديوانه 326/1.

[5] تحفة الغريب 4و، والمزج 11.

2- ومنه بيت المتنبي:

أحْيًا وأيْسَرُ ما لاقيتُ ما قتلا؟ والبينُ جارٍ على قلبي وما عدلا[1]

فذكر ممدوحه، وأول القصيدة، وبيت تَخَلُّصه إلى المديح، وآخرها[2]. وكذا فعل في أبيات أخرى للمتنبي[3].

3- ومنه بيت أبي نواس:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّهْ[4]

فنسبه، وذكر ممدوحه، وستة أبيات بعده[5].

المغني القديم:

أظن أنه أخطر ما في هذه الحاشية أن السيوطي نقل في مواضع من نسخة للمغني سماها: المغني القديم، والظاهر أنه يعني ما ذكر المصنف في مقدمته، قال: "وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمئة أنشأت بمكة -زادها الله شرفًا- كتابًا في ذلك، منوِّرًا من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرَفي إلى مصر. ولما منَّ الله عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله،

---

[1] المغني 20، وهو في ديوانه (بشرح الواحدي) 24/1.

[2] الفتح القريب 13ظ.

[3] في 86و، و146ظ، و182ظ.

[4] المغني 159، والبيت في ديوان أبي نواس (نشرة فاغنر) 315/1.

[5] الفتح القريب 202و.

والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيًا، واستأنفت العمل لا كسِلًا ولا متوانيًا، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف"[1].

فقد ألف "المغني" مرتين، مرة سنة 749هـ وأصيب به، ومرة سنة 756هـ والنسخة الثانية هي ما يُعرف منه. وذِكْر السيوطي للنسخة الأولى -فوق ما أفاده من نصوص منها- يتيح أملًا في أن يوجد هذا الإبراز من المغني، ولا يغيب عنا أن أكثر الباحثين يمرون على نسخه في الفهارس غير آبهين؛ لأن الكتاب معروف متداول في عدة طبعات، ومثله غيره من الكتب المشهورة التي تفتقر إلى مزيد عناية وتحقيق.

وقد وجدته ذكر هذه النسخة أربع مرات:

1- عند الكلام على حذف همزة الاستفهام، حيث قال: "والأخفش يقيس ذلك في الاختيـار عنـد أمن اللبس"، إلى أن قال: "وقال - عليه الصلاة والسلام - لجبريل - عليه السلام: وإن زنا وإن سرق؟"[2].

---

[1] المغني 12.

[2] المغني 20-21. والحديث في الصحيحين، صحيح البخاري 89/2 (ومع الفتح 132/3 في كتاب الجنائز برقم 1237)، وقد ذكره في مواضع هذا أولها، وصحيح مسلم 94/1، في كتاب الإيمان برقم 94. وأول الحديث: "أتاني آت من ربي فأخبرني -أو قال بشرني- أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، فقلت: وإن زنا وإن سرق؟ قال: وإن زنا وإن سرق". وقوله: (فقلت) يحتمل أن يكون من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- لجبريل، وأن يكون من كلام الراوي -وهو أبو ذر، رضي الله عنه- للنبي، صلى الله عليه وسلم.

قال السيوطي: "ووقع في النسخة التي قدمت ذكرها زيادة نصها: ورجَّحه ابن مالك محتجًا بما جاء في الحديث من قوله لجبريل: وإن زنا وإن سرق"[1]. وساق بعض كلام ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح[2]. ولم يقدِّم شيئًا من الذكر لهذه النسخة، ولكنه سهو منه، وستأتي تسميتها بالمغني القديم.

2- عند الكلام على خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، ذكر الإنكار الإبطالي[3]، قال السيوطي: "في النسخة المشار إليها: التكذيبي"[4].

3- في هذا الموضع ذكر معنى الأمر، ومثَّل له: ﴿ أَأَسْلَمْتُمْ ؟﴾[5]، قال السيوطي: "في النسخة التي قدمت ذكرها ما نصه: ذَكَر هذا المعنى ابن مالك وغيره، وكذا قالوا في هل في: ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنتَهُونَ ؟﴾[6]، وفيهما نظر. انتهى"[7].

وساق كلام ابن مالك في شرح العمدة[8]، وجعل وجه النظر ما ذكره صاحب الكشاف، إذ قال في الموضع الأول: "وفي هذا الاستفهام استقصار وتعيير

---

(1) الفتح القريب 14و.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح 146-148، وسماه السيوطي: التوضيح.

(3) المغني 24.

(4) الفتح القريب 19و.

(5) المغني 27. والآية في سورة آل عمران 20.

(6) سورة المائدة الآية 91.

(7) الفتح القريب 23و.

(8) شرح العمدة 386/1.

بالمعاندة وقلة الإنصاف"، وقال في الثاني: "وفي ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ ؟﴾ توبيخ بالتقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهي عنه"[1].

4- عند الكلام على (ألَا)، فقد جعل من معانيها الاستفهام عن النفي، واستشهد له بقول القائل:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جَلَدٌ إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

وقال: "وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشَّلَوْبين (562-645هـ)"[2].

فتعقبه الدماميني بأن فيه نظرًا من وجهين: "الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني (ألا)، وليست (ألا) استفهامًا عن النفي أصلًا، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها. الثاني أن الاستفهام متى كان مفادًا بالهمزة، والنفي بـ (لا) - لزم أن يكون مجموع (ألا) كلمتين، والكلام إنما هو في الحروف المفردة، بالأصالة، أو التي حصل لها بالتركيب معنى تُعَدُّ به في المفردات"[3].

---

[1] الكشاف 347/1.

[2] المغني 97، والبيت نسبه العيني إلى مجنون ليلى بالتمريض، فقال: "قيل: إن قائله هو قيس بن الملوّح، وإن موضع سلمى ليلى". المقاصد النحوية 358/2. ونسبه السيوطي إليه بالجزم، بناء على كلام العيني. شرح شواهد المغني 42/1. ولم ينسبه البغدادي. شرح أبيات المغني 47/1، وقال: "استشهد به كل شراح الألفية". وهو من الأبيات المتهم بوضعها ابن مالك.

[3] تحفة الغريب 31و، وهو في المزج 149، والحاشية المصرية 27و.

نقله السيوطي، ثم قال: "والذي أوقع المصنف في ذلك كلام ابن مالك، فإنه قال في العمدة في عَدّ حروف التحضيض: و(ألا) في بعض مواضعها، وقال في شرحها: احترزت بقولي: في بعض مواضعها - من الاستفتاحية، ومن المقتضية تمنّيًا، ومن المقتضية توبيخًا، ومن التي يقصد بها التقرير، ومن الواردة لمجرد الاستفهام عن النفي، واستشهد بالبيت الذي ذكره المصنف[1]... ثم رأيت صاحب الأزهية سبق إلى ذلك[2]... وقال ابن مالك في شرح التسهيل: زعم الشَّلَوْبِين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، ورد على الجزولي إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز، لكنه قليل[3]. ثم رأيت المصنف قال في المغني القديم ما نصه: والرابع الاستفهام عن النفي، فيكون كل من الحرفين باقيًا على أصله، ويكونان كلمتين لا كلمة، وهذا القسم هو الأصل، وأنكر وجوده الشلوبين، ويَرِدُ عليه قوله: ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد. هذه عبارته، وهي في غاية الحسن، وكان هذا المغني الذي استقر عليه رأيه آخرًا أولى بهذا التقرير"[4].

فنرى نص المغني القديم يجنِّب المصنف مؤاخذة الدماميني له في جعل (ألا) المستفهَم بها عن النفي حرفًا واحدًا، وهي حرفان.

---

[1] شرح العمدة 1/315-320، أورده السيوطي مختصَرًا.

[2] الأزهية 163.

[3] شرح التسهيل 2/70، ومثله في التذييل والتكميل 5/304.

[4] الفتح القريب 124ظ-125و.

أحكامه:

هذا الإمام واسع الاطلاع، طويل الخبرة، قد راز الكتب وفحصها، وعرف دخائلها وخصائصها، وتبيَّن ما بينها من وُصَل وأسباب، يطيل النقل، ويكثر العزو، وقلَّما يبدي رأيًا، ولكن المسائل تستخرج منه - في مواضع- أحكامًا في تقويم الكتب، ومعرفة أقدار العلماء، حصلت له بالمراس وقديم الصحبة. وأعُدُّ ذلك من أنفس ما في هذه الحاشية.

شروح الكافية:

1- ومن ذلك أن المصنف قال في مبحث (إنْ) مكسورة الهمزة خفيفة النون: "وزعم ابن الحاجب أنها تُزاد بعد (لَمَّا) الإيجابية، وهو سهو، وإنما تلك (أن) المفتوحة"[1].

فرد عليه ذلك الدماميني، وقال: "جَزْم المصنف -رحمه الله !- بالسهو من غير تثبُّت يستند إليه - غير مناسب، فإن ابن الحاجب إمام ثقة، وقد نقل هذا الحكم، فيُقبَل ولا يُدفَع بمجرد السهو، ولم أر أحدًا من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفيهم الأئمة النقاد، بل أقروا ذلك ولم يعترضوه"[2]. ونقل قول الرضي.

---

[1] المغني 39. وقال ابن جماعة (749-819هـ) في شرحه للكافية 358: "لم تعرف زيادتها معها أصلًا"، وقول ابن الحاجب في كافيته، ووافقه الرضي في شرحها 434/4، وجعل زيادة المفتوحة أشهر، وهو تابع في هذا أيضا لابن الحاجب في شرحه لكافيته 991/3. ورأيه أيضاً في الإيضاح في شرح المفصل 227/2 له.

[2] تحفة الغريب 11ظ، ومثله في المزج 55، والحاشية المصرية 11ظ.

وأيده الشمني محتجًّا بكلام الرضي، وفهِمَ منه أن زيادة المكسورة لغة[1].

قال السيوطي مخالفًا لهما: "الحق ما قال ابن هشام، وابن الحاجب وإن كان ثقة فهو غير معصوم من السهو، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب القبر، وسكوت شارحيه عليه لأنهم ليسوا من أهل الاطلاع على المذاهب والنقول، وإنما قصارى أمرهم المعقول والبحث في الحدود والتعاليل، ولو شرحها كأبي حيان ونحوه لم يسكت، وموافقة الرضي له من باب التقليد، وكيف يُقبَل من ابن الحاجب ذكر حكم لم يذكره أحد من النحاة قبله، ولا هو ممن شافه العرب العَرْباء وسمع ذلك منهم؟ ثم أين الشاهد على ذلك من القرآن أو الكلام الفصيح؟ فلا شبهة إذًا في أنه سهو سرى إليه من (أن) المفتوحة، وعذره في ذلك أنه اختصر كافيته من المفصل، وصاحب المفصل قرن بين (إن) و(أن) في محل واحد[2]، فمن هنا حصل الالتباس"[3].

فأفاد في هذا النص النفيس أحكامًا مهمة:

- أنَّ شارحي الكافية -أو أكثرهم- ليسوا من أهل الاطلاع والنقل، ولكن عملهم في المعقولات والعلل والحدود.

- أنَّ لأبي حيان منزلة كبيرة في علم العربية، وهو ممن عُني بالنقول والنصوص والنقد.

- أنَّ الرضيَ لا يبعد منزلةً عن أبي حيان، ولكنه تبِعَ ابن الحاجب في هذه

---

[1] المنصف من الكلام 55/1.

[2] المفصل 312، قال: "ومن أصناف الحرف حروف الصلة، وهي: (إنْ) و(أنْ)... إلخ".

[3] الفتح القريب 46و.

المسألة.

- أنَّ انفراد أحد المتأخرين في مسألة نقلية مما يؤذن بسهوه في مخالفة من سبقه.

- أنَّ كافية ابن الحاجب مختصَرة من المفصل.

المجتهدون في العربية:

2- كرَّر هنا في الحاشية ما ذكره في ترجمته لنفسه من الحكم لابن هشام ببلوغ مرتبة الاجتهاد في العربية، وقد سلف في أول هذا البحث، وأنقل كلامه هنا لما فيه من بعض الزيادة.

فقد ذكر المصنف بيت الكتاب:

ألا رجلًا جزاه الله خيرًا   يدُلُّ على مُحَصَّـِلة تَبِيتُ[1]

---

[1] الكتاب 359/1، وفسره الأزهري والجوهري وغيرهما على أن المحصلة التي تحصل تراب تراب المعدن. التهذيب 242/4 والصحاح 1669/4. وفي الخزانة 54/3 بعد أن نقل هذا عن الجوهري وغيره: "وهذا - كما ترى - ركيك، والظاهر ما قاله الأزهري في التهذيب، فإنه أنشد هذا البيت وما بعده وقال: هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة. فصادُه مفتوحة". ولم أجد ما نسبه إلى الأزهري في التهذيب، وقولُه قولُ غيره. والظاهر أن البغدادي تبع في هذا النقل السيوطي في شرح شواهد المغني 214/1، وتبع السيوطي العيني في المقاصد النحوية 366/2. وقد أعرض عن هذا النقل في شرح أبيات المغني 94/2، وتوقف في معنى البيت، وأظن أن ذلك لأنه لم يجد ما نُسب إلى الأزهري. وصاحب الشعر عمرو بن قِعاس أو قِنْعاس، ولم يزد البغدادي في تعريفه على أن ذكر نسبه عن العباب للصاغاني. وبعد البيت، وفيه خبر (تبيت):

تُرجِّل لِمَّتي وتقُمّ بيتي   وأعطيها الإتاوة إن رضيتُ

وذكر تقدير الخليل، وهو أن (رجلا) منصوب بمحذوف، أي: ألا تُروني رجلا، وذكر رأي بعضهم، وهو أن ناصبه محذوف على شريطة التفسير، أي على الاشتغال، وذكر قول يونس: وهو أن (ألا) للتمني، وتنوين اسم (لا) ضرورة[1]، وقال: "وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره، لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصدُه طلبُه"[2].

فتعقَّبه الشمني بأنه رجّح في موضع آخر غير رأي الخليل[3]، وذلك في الجهة العاشرة من الباب الخامس[4].

قال السيوطي: "وذلك لأن المصنف كان له منصب الاجتهاد في العربية، فرجح في كل وقت بحسب ما أداه إليه اجتهاده... ولم يجئ بعد المصنف من بلغ رتبة الاجتهاد في العربية، ولا كان في عصره من بلغها غيره وغير أبي حيان، وأما في القرن الذي قبله فكثير كابن مالك وابن الحاجب وابن النحاس والشلوبين والأُبَّذي[5] وابن عصفور والرضي في آخرين"[6].

---

[1] قول الخليل وقول يونس في الكتاب 359/1، قال: "وسألت الخليل عن قوله:... فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قولك: فهلاً خيرًا من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلا جزاه الله خيرًا، وأما يونس فزعم أنه نَوَّن مضطَرًّا".

[2] المغني 97-98.

[3] المنصف من الكلام 152/1.

[4] المغني 783.

[5] علي بن محمد بن محمد (-680) نحوي أندلسي. قال أبو حيان: "قلت يومًا للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن زهير - والأبذي حاضر- : ما حد النحو؟ فقال: هذا الشيخ هو حد النحو". بغية الوعاة 199/2.

[6] الفتح القريب 125ظ.

والزيادة التي هنا ذِكْرُه أنه لم يكن في عصر ابن هشام مجتهد في العربية غيره وغير أبي حيان، وذكره أمثلة للمجتهدين في القرن السابع.

المغني وشرح التسهيل لأبي حيان:

3- ومن ذلك أن المصنف ذكر موضعين في القرآن لمجيء (بل) للإبطال، وهما: ﴿ **وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ** ﴾[1]، ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ** ﴾[2]، ووَهَّم ابنَ مالك فيما نَسب إليه من أن (بل) لا تقع في القرآن إلا للانتقال من غرض إلى آخر[3].

وتعقبه الدماميني بقوله: "تَحْمَلُ هذا الكلام من ابن مالك على أنها لا تقع بيقين في القرآن إلا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره، فلا يتم توهيمه بتَيْنِيك الآيتين الشريفتين، إذ ليس الإضراب على وجه الإبطال متعيِّنًا في شيء منهما؛ لاحتمال أن يكون الإضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي، ولا شك أن الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال بوجه، فيكون الإضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر إلى استئناف أمر آخر"[4].

قال السيوطي معلِّقًا على قول الشارح والمصنف: "لا حاجة إلى ذلك، ولم

---

(1) سورة الأنبياء الآية 26.

(2) سورة المؤمنون الآية 70.

(3) المغني 152.

(4) تحفة الغريب 47و، وهو في المزج 232، وهو في الحاشية المصرية 39 وبأخصر من هذا.

يَهِم ابن مالك، وإنما المصنف هو الذي وهم في مرجع الإشارة"[1].

وساق قول ابن مالك في شرح الكافية، وهو: "وأما (بل) فللإضراب، وحالها فيه مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه"[2].

قال السيوطي: "فقوله: ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه - إشارة إلى كون الواقع بعدها جملة، الذي هو مبدأ التقسيم، وهو كلام صحيح، فإنها لم تقع في القرآن وبعدها مفرد، غاية ما في الباب أنه لم يصرح بذكر الإبطال، فقد يقال: إن قوله: فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره - شامل له؛ لأن استئناف غير ما تقدم صادق بأن يكون فيه إبطال لما تقدم وبأن لا

واستشهد على ما ذهب إليه من التحقيق في مراد ابن مالك بما في التسهيل وشرحه، فقد قال في التسهيل: "والمعطوف بـ (بل) مقرَّرٌ بعد تقريرِ نهيٍ أو نفي صريح أو مؤول، أو بعد إيجاب لمذكور موطَّأ به، أو مردود، أو مرجوع عنه"[4].

وقال في شرحه: "وإن كان ما قبل (بل) موجَبًا فما بعدها إما مقرَّر بعد مقرَّر على

---

[1] الفتح القريب 194و.

[2] شرح الكافية الشافية 1233/3.

[3] الفتح القريب 194و.

[4] التسهيل 177.

سبيل التوطئة، كقوله -تعالى-: ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[1]... وإما مقرَّر بعد مردود، كقوله -تعالى-: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾[2]، وكقوله- تعالى- : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ ﴾[3].

فأقر بأن ما قبل (بل) في الآيتين مردود، ولكنه لم يصرح بدلالة (بل) على الإبطال فيه.

ثم نقل السيوطي عن ابن يعيش ما يفيد أن الإبطال لم يقع في القرآن، فقد قال في شرح المفصل: "واعلم أن الإضراب له معنيان، أحدهما إبطال الأول والرجوع عنه إما لغلط أو نسيان على ما ذكرنا، والآخر إبطاله لانتهاء مدة الحكم، وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز، نحو قوله -تعالى-: ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنْ الْعَالَمِينَ ﴾، ثم قال: ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾[4]، كأنه انتهت هذه القصة الأولى، فأخذ في قصة أخرى، ولم يرد أن الأول لم يكن"[5].

فجعل معنى الإبطال في القسم الأول خاصًا بالرجوع عما حدَّث به المتكلم، وهذا لا يكون في القرآن. قال السيوطي: " وعُرف بذلك أن إضراب الإبطال هو

---

[1] سورة الفرقان الآية 44.

[2] سورة الأنبياء الآية 26.

[3] شرح التسهيل 369/3. والآية في سورة المؤمنون 70.

[4] سورة الشعراء الآيات 165-166.

[5] شرح المفصل 105/8.

الذي يكون عن غلط أو نسيان أو تبدل رأي، والقرآن منزه عن ذلك، ولهذا قالوا: إن بدل الغلط لا يقع في القرآن، وبدل الغلط قالوا: إن الأحسن فيه أن يؤتى فيه بـ (بل)، وعُرف أيضًا أن آيتي: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ ﴾، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ﴾ الإضراب فيهما للانتقال عن القول، لا عن المقول المحكي، وهو الذي تأوله الدماميني"[1].

ونقل قوله السالف، ثم قال -وهو محل الشاهد-: "والمصنف مستنده فيما ذكر من التمثيل والتقسيم أبو حيان في شرح التسهيل كعادته، فلو شئتُ لقلت: إن المغني إنما هو مختصر منه، فإنه تابع له فيه بالحرف في تقرير الأقسام والأحكام والأمثلة والشواهد والأبحاث والأجوبة والتخريجات، لا ينفك عنه، حتى إنه ينقل كلام أبي حيان الذي قاله من عند نفسه جازمًا به، ومنه هذا المحل، فإن أبا حيان قرَّر هذا التقسيم خارجًا عما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره من كتبه، وعما ذكره غيره، فإن الذي قرَّره الناس في إضراب الإبطال أنه الواقع بعد غلط أو نسيان أُبطل به ما صدر منه أولًا ورُجع عنه، كما ترى في عبارة التسهيل وفي عبارة ابن يعيش"[2].

ونقل نصوصًا أخرى في هذا المعنى.

وكان الشمني نقل في هذا الموضع عن ابن الصائغ أن انتقاد ابن هشام لابن

---

[1] الفتح القريب 194و-194ظ.

[2] الفتح القريب 194ظ.

مالك سبقه إليه ابن أم قاسم في شرح الألفية وأبو حيان[1]، وابن أم قاسم ناقل من أبي حيان، كما هو واضح.

وبهذا تتضح علة التشابه الكبير بين الباب الأول من المغني وكتاب الجنى الداني لابن أم قاسم، وكان محقّقا الجنى ذهبا إلى أن ابن هشام نقل من الجنى بغير إشارة إليه[2]، وناقشتُهما منذ زمن في مقالة، وذهبت إلى عكس هذه الدعوى[3].

ثم بحثت المسألة مرة أخرى بعد زمن طويل، ووصلت إلى أنه ليس بمستغرب أن يتشابه الكتابان، ومؤلفاهما من بلد واحد، ومن مجتمع علمي واحد، ويشتركان في التلمذة لأبي حيان، ويأخذ أحدهما من المصادر التي يأخذ منها الآخر[4].

وشرح التسهيل لأبي حيان لم يكتمل نشره، وقد ابتدأ نشره الدكتور حسن هنداوي سنة 1997م، وأخرج منه بضعة عشر جزءًا.

مراجع المصنف الأخرى:

وفي هذا التقرير من السيوطي كفاية في إفادته بأهم مرجع لابن هشام في مُغنيه، ولكنه دل على مراجع أخرى أخذ منها بعض مباحثه في عدة مواضع،

---

[1] المنصف من الكلام 233/1. وكلام ابن أم قاسم في شرحه للألفية 618/1، وفي الجنى الداني 235. وأما شرح التسهيل لأبي حيان فلم يبلغ المنشور منه هذا الموضع.

[2] الجنى الداني (المقدمة) 5-6.

[3] مجلة كلية الدعوة 414/9-435 (1992م): بين ابن هشام وابن أم قاسم.

[4] مغني ابن هشام، بحث لما ينشر.

من المفيد ذكر بعضها:

1- فمن ذلك ما ذكره المصنف في البيت الـمُلْغَز به:

إنَّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وَأْيَ من أضمرتْ لخلٍّ وفاءَ[1]

قال السيوطي: "ذكر ابن القطاع أن هذا البيت لأبي يعقوب يوسف بن الدبَّاغ الصِّقِلِّي، من كبار النحاة، وبعده:

فعسى أن يكون يُحسِنُ مَنْ قَدْ كان من قبلِ ذا إلينا أساءَ

... هذا الفصل أخذه المصنف برمته من كتاب الإفصاح المذكور"[2]. يريد الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي[3].

ويبدو أن الصحيح أن المصنف أخذه من أمالي ابن الشجري، كما قال البغدادي: "وقد لخص المصنف شرحه من أمالي ابن الشجري، وزاد عليه في

[1] المغني 27، والبيت في الإفصاح 64، وفيه: وأي مَن أتعبت بوأي وفاء، وأمالي ابن الشجري 39/2، وإنباه الرواة 70/4 أول أربعة أبيات رابعها ما ذكره السيوطي ثانيًا هنا وفي بغية الوعاة 356/2 - وترجمةُ القائل فيهما، ولم تُذكر سنة وفاته- والبيت أيضًا في الجنى 401، وزاد البغدادي في شرح أبيات المغني 57/1 من مصادره: شرح أبيات المعاياة لابن السِّيد البَطَلْيَوْسي. و(إنَّ) أمر من (وأي) بمعنى (وعد) مؤكد بالنون، و(هند) منادى، و(المليحة) نعت على اللفظ، و(الحسناء) نعت على الموضع.

[2] الفتح القريب 27و-27ظ.

[3] الحسن بن أسد (-487) أبو نصر. بغية الوعاة 500/1. وهو غير الفارقي سعيد بن سعيد (-391) أبي القاسم صاحب المسائل المشكلة في أول المقتضب. ترجمته في بغية الوعاة 584/1.

توجيه نصب (الحسناء) قوله: وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف: أي عِدِي - يا هند- الخَلَّة الحسناء"[1].

2- ما ذكره المصنف في بيت المتنبي:

أُحادٌ أم سُداسٌ في أحاد لُيَيْلَتُنا المنوطة بالتنادي[2]

قال السيوطي: "هذا الفصل أخذه المصنف برمته من كلام ابن الحاجب في أماليه"[3].

3- ما ذكره عند البيت:

وكان سِيَّانِ أن لا يَسْرَحوا نعَمًا أو يسرحوه بها واغبرَّت السُّوحُ[4]

نقل السيوطي إعرابه عن ابن يَسْعُون[5] في شرحه لشواهد الإيضاح، وقال: "وهذا الكلام أصل ما قدَّره المصنف مقتصرًا على بعض ما ذكره ابن يسعون؛ لأنه اعتمد على ما في أمالي ابن الشجري"[6].

---

(1) شرح أبيات المغني 57/1.

(2) في ديوانه (بشرح الواحدي) 137/1.

(3) الفتح القريب 86. وهو في أمالي ابن الحاجب 676/2.

(4) المغني 89. وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين 122/1، وإنشاد النحويين له مركّب من بيتين، وهو في كتاب الشعر 323/1، والخصائص 348/1 و465/2، وأمالي ابن الشجري 93/1 و71/3، وشرح المفصل لابن يعيش 86/2 و91/8، رصف المباني 132، والخزانة 134/5. يقول: سيان الرعي وتركه من الجدب.

(5) يوسف بن يَبْقَى (نحو -540) نحوي أندلسي. بغية الوعاة 363/2. وفي البغية أن اسم كتابه: المصباح، في شرح ما أَعْتَمَ من شواهد الإيضاح.

(6) الفتح القريب 116و. وما ذكره في أمالي ابن الشجري 93/1.

وقد قدّر ابن هشام (كان) شأنية؛ لئلا يُخبَرَ بالمعرفة عن النكرة، ذكر هذا ابن يسعون، وذكر أيضًا أنه أتى بالألف كراهة اجتماع ياءين لو قال: سيَّيْن، أو أنه على لغة بَلْحارث، يريد إلزام المثنى الألف.

4- تنبيهه على أن (إلّا) في قوله -تعالى-: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾[1] ليست من أقسام (إلّا)؛ لأنها (إنِ) الشرطية، و(لا) النافية[2]. قال السيوطي: "هذا التنبيه ذكره المالقي في رصف المباني[3] فتبعه المصنف"[4].

5- ونبّه بعده على أن (ألّا) في قوله -تعالى-: ﴿ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ ﴾[5] ليست من أقسام (ألّا)؛ لأنها (أن) و(لا)، وذكر ما يحتملانه، وما يحتمله موقع المصدر، وذكر قوله -تعالى- ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[6] في قراءة التشديد. قال السيوطي: "هذا التنبيه برمته مأخوذ من رصف المباني"[7].

وقد ذكر المالقي الآيتين، ولكنه لم يذكر كل الفروع التي فصّلها المصنف.

---

(1) سورة التوبة الآية 40.

(2) المغني 17 و484.

(3) رصف المباني 93.

(4) الفتح القريب 130ظ.

(5) سورة النمل الآيتان 30-31.

(6) سورة النمل الآية 25. وتخفيف اللام للكسائي، والتشديد للباقين. التيسير 394.

(7) رصف المباني 85، والفتح القريب 131و.

6- ذكر المصنف بيت الأخطل:

كانت منازلَ أُلّافٍ عهدتُهُمُ إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا[1]

وأعربه، قال السيوطي: "هذا الفصل لخصه المصنف من كلام ابن الشجري"[2]، وسبق ابنَ الشجري إليه أبو علي.

مؤاخذاته:

ومؤاخذة السيوطي للمصنف قليلة، ولكنها في الغالب واضحة ووجيهة، ومنها:

1- أخذ عليه أنه ترجم في أول الكتاب للألف، وهو يعني الهمزة، وفي آخر الباب للألف[3]، وهو يعني اللينة، ولم يفرُق بينهما[4]، يعني في التسمية.

2- أخذ عليه أنه لم يبال بالفرق بين همزتي الاستفهام والنداء وهما مفتوحتان، والهمزة في الأمر من (وأي) وهي مكسورة[5].

3- وأنه ذكر (إنَّ) فعلًا ماضيًا مسندًا لجماعة الإناث من الأين، وهو

---

(1) قال البغدادي في شرح أبيات المغني 181/2: "وقد فتشت ديوانه من رواية السكري فلم أجده، ولعله ثابت في ديوانه من رواية أخرى". وقد نسبه إليه أبو علي في كتاب الشعر 284/1، وعنه ابن الشجري في أماليه 308/1.

(2) الفتح القريب 145ظ.

(3) المغني 102.

(4) الفتح القريب 5ظ.

(5) الفتح القريب 26ظ.

التعب، أو من (آن) بمعنى (قرُب)، إلخ ما ذكره في هذا الفصل[1]، ولم يذكر في المفتوحة (أنَّ) من الأنين[2].

4- وأنه لم يذكر في (أمَا) أنها حرف تنبيه، مع أنه عاب على المعربين أنهم لا يذكرون ذلك في (ألاَ)[3].

5- واستدرك عليه في آخر حرف الهمزة أدوات لم يذكرها، وهي: أين، وأيَّان، والآن، وأمس، وأوَّل، وإيَّا[4].

فوائده:

للسيوطي فوائد كثيرة نثرها في الحاشية من أجل سعة المكتبة التي يرجع إليها، ومن ذلك:

1- بيتان في تقريظ المغني نسبهما إلى الشريف سعد الدين البغدادي الأُرْمَوي[5]، وهما:

---

(1) المغني 58.

(2) الفتح القريب 71ظ.

(3) الفتح القريب 95ظ، والمغني 78 و96.

(4) الفتح القريب 166و-170و.

(5) لم أعرفه. والأرموي نسبة إلى أُرْمِيَة من بلاد أَذَرْبَيْجان. اللباب 44/1، ومعجم البلدان 159/1، وضبَطَها بتخفيف الياء، ونقل عن الفارسي أنه يجوز في القياس تخفيفها وتثقيلها.

هذا كتـاب أتى للنحـو خاتمة لأنـه جـاء في أحلى الأساليب
تقول حين ترى إعرابه حسنًا: مَنِ الجآذرُ في زِيِّ الأعاريب؟[1]

فيُضمان إلى ما قيل في تقريظه مما سبق عند الدماميني.

تخريج الأحاديث:

2- ومن فوائده تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب، وهو الحافظ المتحقق بهذا العلم المتبحر فيه[2].

وقد صحَّح خطأ وقع في هذا الكتاب وبعض كتب النحو، وهو نسبة رواية حديث: "ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفر"[3] - إلى النَّمِر بن تَوْلَب.

قال السيوطي: "وأما قول المصنف كذا رواه النمر بن تولب[4] - فكذا ذكره ابن يعيش[5] والسخاوي كلاهما في شرح المفصل وصاحب البسيط[6]... وكلهم

---

[1] لم أجدهما، والشطر الأخير مطلع قصيدة للمتنبي في ديوانه (بشرح الواحدي) 633/2، وبعده: حُمْرُ الحلى والمطايا والجلابيب.

[2] الفتح القريب 15ظ، و86ظ، و135و، 177ظ، و185و، و201، 206ظ، و209و.

[3] في مسند الإمام أحمد 434/5 وغيره.

[4] المغني 71.

[5] شرح المفصل في مواضع والمراد 33/10، ومثله 20/9، وخرجه الأستاذ عاصم البيطار في فهارس شرح المفصل 77 وقال: "ولم أهتد إليه برواية النمر بن تولب العُكْلي كما ذكر ابن يعيش". وليس روايته عنه كما بيَّن السيوطي. ونسبه الأستاذ عاصم إلى البخاري ومسلم وأبي داود، وما ورد فيه إبدال اللام ميمًا ليس عند هؤلاء.

[6] تعريفه في الكلام على مراجع السيوطي عن قليل، إن شاء الله.

تواردوا على ما لا أصل له، أما أوَّلًا فالنمر بن تولب[1] مختلف في إسلامه وصحبته، وأما ثانيًا فإن هذا الحديث لا يعرف من رواية النمر"[2]، ثم ذكر أنه من حديث كعب بن عاصم.

وبيَّن خطأ الأندلسي في شرح المفصل؛ إذ جعل قولهم: "الذَّوْدُ إلى الذود إبل" حديثًا، وليس كذلك[3].

ومن هذا الباب ما جاء عند قوله -تعالى-: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾[4] منسوبًا إلى ابن عباس -رضي الله عنه-: "لو قالوا: نعم - لكفروا"[5]، قال السيوطي: "لم أقف على سنده عن ابن عباس في شيء من كتب الحديث والتفاسير المسنَدة، وإنما هذا شيء قاله علماء النحو من قولهم، كالسِّيرافي في شرح سيبويه وشُرَّاح المفصل والكافية وغيرهم"[6].

ومنه في حديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد" قوله: "أورده أصحاب الغريب ولم يوقف له على سند"[7].

---

[1] تنظر ترجمته في الإصابة 470/6.

[2] الفتح القريب 86ظ.

[3] الفتح القريب 132ظ. وهو مثَل في كتب الأمثال ككتاب الأمثال لأبي عبيد 190، وتخريجه ثَم.

[4] سورة الأعراف الآية 172.

[5] المغني 154.

[6] الفتح القريب 200و.

[7] الفتح القريب 14ظ.

3- ومنها قوله: "وقول أبي حيان: (أصحابنا) يريد به نحاة الأندلس فقط، كذا استقريته من صنيعه، وكذا يعبر ابن أم قاسم بدله بالمغاربة"[1].

مراجعه:

وقد بدا لي في ختام هذه الكلمة أن أحصي الكتب التي نقل عنها السيوطي، وبعضها نادر أو مفقود، وبعضها أشار إلى نسخة منه بخط مؤلفه. وقد ذكر طرفًا من هذه الكتب في مقدمة الحاشية. ولكني اختصرت ذلك واكتفيت بما في ذكره فائدة أو تفصيل.

1- الحاشية المصرية للدماميني، ويسميها الحاشية الصغرى[2]. والظاهر أنه لم يطلع كشيخه على شرح المزج، ولا اطلع على كتاب ابن الصائغ؛ لأن كل ما نسبه إليه هو في حاشية الشمني، يوافقه في بدء النقل وختامه، ولم يزد عليه شيئًا.

2- البارع في الشعراء المولدين لهارون بن يحي، هكذا سَمَّاه[3]، وهو هارون هارون بن علي بن يحي بن الـمُنَجِّم (251-288هـ)، توفي حدَثَ السن[4]، وذكر ابن خِلِّكان أنه جمع فيه ترجمة مئة وأحد وستين شاعرًا، وافتتحه ببشار، وختمه

(1) الفتح القريب 201و.

(2) الفتح القريب 3و.

(3) الفتح القريب 3و.

(4) مترجم في الفهرست 444/2/1.

بمحمد بن عبد الملك بن صالح[1]، قال: "وبالجملة فإنه من الكتب النفيسة، فإنه يُغْني عن دواوين الجماعة الذين ذكرهم، فإنه مَحَّض أشعارهم، وأثبت منها زُبْدَتَها وترك زَبَدها، وهذا الكتاب الذي ذكرته في ترجمة العماد الكاتب الأصفهاني، وقلت: إن كتاب الخريدة وكتاب الباخَرْزي والثعالبي فروع عليه، وهو الأصل الذي نسجوا على منواله"[2]، وقال هناك: "كتاب خريدة القصر، وجريدة العصر، جعله ذيلًا على زينة الدهر تأليف أبي المعالي سعد بن علي الوراق الحَظِيري[3]، والحظيري جعل كتابه ذيلًا على دمية القصر، وعُصْرة أهل العصر للباخَرْزي، والباخرزي جعل كتابه ذيلًا على يتيمة الدهر للثعالبي... والثعالبي جعل كتابه ذيلًا على كتاب البارع لهارون بن علي المنجم"[4].

3- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن جماعة [5]، قال: أحد شروحه

---

[1] ابن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، بقي إلى أيام المتوكل، وبينه وبين أبي تمام والبحتري مخاطبات. معجم الشعراء 363. وظن الذهبي في ترجمة هارون بن علي أنه محمد بن عبد الملك بن الزيات. سير أعلام النبلاء 404/13.

[2] وفيات الأعيان 78/6.

[3] (-568). وفيات الأعيان 366/2.

[4] وفيات الأعيان 149/5-150. فترتيب الكتب هكذا: البارع لهارون بن يحي (251-288هـ)، ثم يتيمة الدهر للثعالبي (350-429هـ)، ثم دمية القصر للباخَرْزي (- 435 هـ)، ثم زينة الدهر للحَظِيري (-568هـ)، ثم خريدة القصر للعماد الأصفهاني (519-597هـ).

[5] محمد بن أبي بكر (749-819هـ) العالم المتفنن. إنباء الغمر 115/3.

على القواعد الصغرى[1]، فيفيد أن له غير شرح. وقد قال ابن حجر في ترجمته: "وله على كل كتاب أقرأه - مع أنه كاد أن يقرئ جميع هذه المختصرات - التصنيف والتصنيفان والثلاثة، ما بين حاشية ونكت وشرح"[2]، وقال: "فترى له على الكتاب شرحًا مطوّلًا ومتوسطًا ومختصَرًا وحواشي ونكتًا إلى غير ذلك"[3]. واسم كتابه: أوثق الأسباب[4].

4- حاشية التفتازاني على الكشاف[5]. قال ابن حجر: "والذي تحرَّر منها أول القرآن إلى أثناء سورة يونس، ومن سورة الفتح"[6]. ولا يتضح المراد من هذا، قال السيوطي: "وهي ملخَّصة من حاشية الطِّيبي، مع زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها"[7]. وفي كشف الظنون: "وصل فيها إلى سورة الفتح، وفرغ منها سنة 789"[8].

---

(1) الفتح القريب 4ظ.

(2) إنباء الغَمْر 115/3.

(3) المجمع المؤسس 521.

(4) كشف الظنون 124/1.

(5) الفتح القريب 4ظ. وهو مسعود بن عمر (712-791هـ)، صاحب شرحَي التلخيص. بغية الوعاة 285/2.

(6) الدرر الكامنة 350/4.

(7) بهجة العابدين 134، وقد نقل مقدمة حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي المسماة: نواهد الأبكار، وشوارد الأفكار، تكلم فيها على الكشاف وما كتب عليه، أو اختُصر منه.

(8) كشف الظنون 1487/2.

5- الرد على صاحب العين للمفضَّل بن سَلَمة [1].

6- تذكرة الصفَدي[2]، وفي كشف الظنون: "وهو نحو ثلاثين مجلدًا، جمع نوادر الأشعار، ولطائف الأدبيات نظمًا ونثرًا"[3]، وقال الزركلي: "مجموع شعر وأدب وتراجم وأخبار، كبير جدًّا، جاء في تعليقات الميمني أن منه أحد عشر جزءًا في مكتبة البساطي بالمدينة"[4].

7- شرح المفصل للأندلسي[5]. أكثر من النقل عنه هنا وفي الأشباه والنظائر، وذكره مرة في الهمع.

8- شرح الكافية للنِّيلي[6].

9- شرح المفصل للسخاوي [7].

---

(1) الفتح القريب 6ظ. والمفضل كوفي (توفي نحو -290هـ). الفهرست 223/1/1، وتاريخ بغداد 156/15. وذكر السيوطي أن ابن كيسان رد عليه في مسألة البحث، ولم يذكر كتابه، فيَحتمل أنه نقل الرأيين من كتاب آخر، ولم يطلع على كتاب المفضل.

(2) الفتح القريب 7و.

(3) كشف الظنون 388/1.

(4) الأعلام 315/2-316.

(5) الفتح القريب 7و. ذُكر في مبحث الحاشية المصرية.

(6) الفتح القريب 7ظ. وهو إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي شارح الكافية. لم يترجم في بغية الوعاة 410/1 إلا بهذا.

(7) الفتح القريب 7ظ. وهو علي بن محمد علم الدين (558-643هـ) النحوي المقرئ صاحب التصانيف. وفيات الأعيان 340/3.

10- شرح المفصل لابن يعيش[1]. أكثر من النقل عن هذه الثلاثة هنا وفي الأشباه والنظائر.

11- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري[2].

12- مختصر المغني لابن الجندي[3].

13- شرح الكوكب الوقّاد لابن جماعة[4].

14- حاشية التفتازاني على التلخيص[5]، ومعلوم أن له عليه كتابين المطول والمختصر.

15- شرح التسهيل لأبي حيان[6]، ويسمى التذييل والتكميل. أكثر من النقل عنه.

16- أمالي ابن الشجري[7]. أكثر من النقل عنه، وأشار إلى نسخة بخطه[8].

---

(1) الفتح القريب 7ظ.

(2) الفتح القريب 7ظ.

(3) الفتح القريب 7ظ. وهو محمد بن أبي بكر بن أَيْدُغْدي (نحو 765-844هـ). الضوء اللامع 158/7.

(4) الفتح القريب 7ظ. ذُكر ابن جماعة قبل قليل. والكوكب الوقاد منظومة في الاعتقاد لعلم الدين السخاوي المذكور أيضًا قبل قليل. كشف الظنون 1523/2.

(5) الفتح القريب 12و.

(6) الفتح القريب 12و.

(7) الفتح القريب 12ظ.

(8) الفتح القريب 116و.

17- المصباح لبدر الدين بن مالك[1]، وهو اختصار المعاني والبيان من المفتاح، قال الصفدي: "وهو في غاية الحسن" [2].

18- أمالي ابن الحاجب [3]. أكثر من النقل عنهما.

19- شرح الرضي على الكافية [4]. أكثر من النقل عنه.

20- شرح الشواهد لابن هشام[5]، وهو شرح شواهد ابن الناظم في شرحه على الألفية، واسمه تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد.

21- البسيط لابن العِلْج[6]. أكثر من النقل عنه.

---

[1] الفتح القريب 13و. وهو ابن صاحب الألفية.

[2] الوافي بالوفيات 204/1، وينظر كشف الظنون 1710/2.

[3] الفتح القريب 13ظ.

[4] الفتح القريب 14ظ.

[5] الفتح القريب 15و.

[6] الفتح القريب 17و. قال في بغية الوعاة 370/2: "صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة". وفي طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة 298: "محمد أبو عبد الله ضياء الدين بن العلج، بكسر العين المهملة وسكون اللام ثم جيم، مؤلف كتاب البسيط في النحو، ذكره الشيخ أثير الدين أبو حيان في شرح التسهيل، ونقل عنه في كتاب البسيط كثيرًا، قال: كان قد سكن اليمن وصنف بها". وكلام أبي حيان في البحر 47/8 وزاد أن وصفه بالإشبيلي وأنه محمد بن علي. وأفاد ابن مكتوم في تذكرته أنه من تلاميذ الشلوبين كما نقل الأستاذ أبو الفضل إبراهيم في حواشي إنباه الرواة 334/2.

22- إعراب القرآن للسَّفَاقُسي[1]، لخصه من البحر المحيط لأبي حيان، ويسمى المُجيد، في إعراب القرآن المجيد[2].

23- شرح المفتاح للتفتازاني[3].

24- شرح الفصول لابن إيّاز[4]، والفصول لابن معطي.

25- الموفَّقيات للزبير بن بكّار[5]، وهو كتاب في الأخبار، ألفه للموفَّق بن المتوكل.

26- التبيان للطِّيبي[6]، وهو في المعاني والبيان[7].

27- حواشي القطب التَّحْتاني على الكشاف[8].

---

(1) الفتح القريب 18و.

(2) كشف الظنون 122/1.

(3) الفتح القريب 18ظ، ذكر في كشف الظنون 1763/2 أنه من أفضل شروح القسم الثالث منه، وهو في المعاني والبيان.

(4) الفتح القريب 19و. الحسين بن بدر البغدادي (-681هـ). بغية الوعاة 532/1. نُشر كتابه بأَخَرة في عمّان سنة 2010.

(5) الفتح القريب 20و. والزبير بن بكّار (-256هـ) نسَّابة إخباري شاعر. تاريخ بغداد 486/9.

(6) الفتح القريب 21ظ.

(7) كشف الظنون 341/1. والطِّيبي الحسين بن محمد (-743هـ) صاحب حاشية الكشاف. الدرر الكامنة 68/2.

(8) الفتح القريب 22و. والقطب محمود أو محمد بن محمد الرازي (-766هـ) عالم بالمعقولات. الدرر الكامنة 399/4. وقيل له: التحتاني لقطب آخر كان ساكنًا معه بأعلى المدرسة الظاهرية.

28- حواشي الشيخ أكمل الدين على الكشاف[1].

29- روض الأفهام، في أقسام الاستفهام، لابن الصائغ[2].

30- شرح الوافية لابن الحاجب[3]، والوافية نظم الكافية، وكلهن له.

31- ذا القِدّ لابن جني[4]، قال القفطي: "هذا القِدّ، وهو ما استملاه من أبي علي"[5]، وقال السيوطي:"جمعه من كلام شيخه الفارسي"[6].

ويظهر لي أن (ذا) فيه اسم إشارة، لا بمعنى صاحب[7]، ولا يعكّره ما في معجم الأدباء: " وكتاب ذي القد في النحو"[8]؛ لأن ما سأذكر من المرجّحات

---

(1) الفتح القريب 22ظ. وأكمل الدين محمد بن محمود البابَرْتي (-786هـ) ذو فنون. الدرر الكامنة 250/4.

(2) الفتح القريب 23ظ. وسلفت ترجمة ابن الصائغ في مبحث المنصف من الكلام. وللكتاب ذكر في كشف الظنون 917/1.

(3) الفتح القريب 24ظ. وله ذكر في كشف الظنون 1370/2.

(4) أُحصِي مواضع هذا الكتاب لنفاسته وفقدانه وكثرة نقل السيوطي عنه: 25و، و39ظ، و45ظ، و54ظ، و69و، و71ظ، و85ظ، و102ظ، و110ظ، و140ظ، و143و، و147و، و147ظ، و161ظ، و165و، و181و، و187ظ، وذكره في المقدمة.

(5) إنباه الرواة 337/2.

(6) بغية الوعاة 132/2.

(7) تردد الشيخ محمد علي النجار في معناه في مقدمة الخصائص 66/1-67، وينظر أضواء على آثار ابن جني 58.

(8) معجم الأدباء 1600/4، ونحوه ما في شرح شواهد الشافية 103.

يجعل هذا تحريفًا. وأولها التصريح باسم الإشارة في حكاية القفطي وغيره[1]، وثانيها إسقاط هذه اللفظة وتسميته: القد[2]، وثالثها أن السيوطي يذكره في كتبه بلفظ "ذا القد"[3]، ومنها تَحَالُّ الرفع والجر، ولم يأت في هذه الحاشية إلا هكذا[4].

بقي معرفة ما القد؟ فالذي أستظهره أنه القِدّ بالكسر، وهو الإناء من الجلد[5]، لجمعه فيه كلام أبي علي، ولم أجد من فسَّره. والله أعلم.

32- حاشية الطِّيبي على الكشاف[6]، قال السيوطي: "وهي أَجَلُّ حواشيه، في ست مجلدات ضخمات"[7].

33- التذكرة لابن هشام[8]، قال ابن حجر: "في خمسة عشر مجلدًا"[9]. نقل

---

[1] كالزركشي في البرهان 286/2.

[2] كما في البسيط 1009/2، ومنهج السالك 270، والبرهان 374/2، والتصريح 289/2، وشرح أبيات المغني 119/2.

[3] نحو شرح شواهد المغني 220/1، والإتقان 19/1 و118/3، وتحفة الأديب 180.

[4] ومثله في الخزانة 132/4، وحاشية على شرح بانت 200/1. وأظن أن البغدادي لم يطلع على الكتاب، ولكنه أخذ من السيوطي.

[5] نص صاحب القاموس 337/1 ووافقه صاحب التاج 460/2 على أنه مكسور. وفي المعجم الوسيط 745/2 الفتح والكسر لهذا المعنى، وأظنه أخذًا من ضبط اللسان 344/4 ضبطَ قلم، والنص أولى منه.

[6] الفتح القريب 25و.

[7] بهجة العابدين 134، وهو ينقل عن حاشية تفسير البيضاوي للسيوطي، ونقل كلامَ السيوطي صاحبُ كشف الظنون 1478/2.

[8] الفتح القريب 26و.

[9] الدرر الكامنة 309/2.

عنه في الأشباه والنظائر كثيرًا.

34- الغُرَّة لابن الدَّهَّان[1]، وهو شرح للُمَع ابن جني، وفي كشف الظنون: "ولا مثل له مع كثرة شروحه"[2].

35- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي، وصفَه بأنه أحسن ما أُلِّف في الألغاز اللفظية[3].

36- الأحاجي للزمخشري، ووصفَه بأنه أفضل ما أُلِّف في الألغاز المعنوية، وبأنه نثر مسجوع[4]، واسمه في كشف الظنون: "المحاجَّات، ومتمِّم أرباب الحاجات، في الأحاجي والأغلوطات"[5].

37- شرح أحاجي الزمخشري لعلم الدين السخاوي، وذكر أن اسمه: تنوير الدياجي، في تفسير الأحاجي[6].

38- الألغاز في السُّنَّة لأبي الفضل العراقي[7].

---

(1) الفتح القريب 26ظ. وهو سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين (494-569هـ) من كبار النحويين. بغية الوعاة 587/1.

(2) كشف الظنون 1563/2.

(3) الفتح القريب 26ظ. وسلف الكلام عليه قريبًا.

(4) الفتح القريب 27و. وهو منشور.

(5) كشف الظنون 1607/2.

(6) الفتح القريب 26و.

(7) الفتح القريب 27و. وأحسب أنه محمد بن محمد القزويني الطاوُسي الحنفي ركن الدين (-600هـ)، عالم بالخلاف. وفيات الأعيان 258/3، ومرآة الجنان 498.

39- ألغاز الإسنوي[1].

40- تذكرة ابن مكتوم[2].

41- نظم الفوائد لابن مالك[3]، وفي كشف الظنون: "وهو ضوابط وفوائد منظومة ليست على روي واحد"[4]، أقول: ولا وزن واحد[5].

42- شرح شواهد سيبويه للزمخشري[6].

43- الإبدال لأبي الطيب اللغوي[7].

44- شرح الجمل لأبي علي عمرو بن عبد المجيد الرُّنْدي، قال: "من تلامذة السهيلي، وله شرح على جمل الزجاجي، ومن مقرئي كتاب سيبويه"[8].

45- البرهان للزركشي[9].

---

(1) الفتح القريب 27و. وهو عبد الرحيم بن حسن (704-772هـ) الفقيه الشافعي. الدرر الكامنة 354/2.

(2) الفتح القريب 27و. وهو أحمد بن عبد القادر تاج الدين (682-749هـ) صاحب فنون. الدرر الكامنة 176/1.

(3) الفتح القريب 27و.

(4) كشف الظنون 1964/2.

(5) نقل عنه السيوطي في المزهر 113/2 فما بعد، وينظر فهرسته.

(6) الفتح القريب 28و.

(7) الفتح القريب 28و.

(8) الفتح القريب 29ظ. وذكره في بغية الوعاة 220/2 بأقل مما هنا، حتى أُلحق ما هنا بحاشية المطبوع.

(9) الفتح القريب 33و.

46- التنبيه على إعراب مشكل الحماسة لابن جني[1].

47- شرح الحماسة للتبريزي[2].

48- التعليقة لابن النحاس على المقرَّب لابن عصفور[3].

49- شرح الجمل لابن بابشَاذ[4].

50- الجامع الصغير لابن هشام[5].

51- منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون[6].

52- القوانين لابن أبي الربيع[7]، واسمه: الملخَّص في ضبط قوانين العربية، وهو مختصر كتابه: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح[8]، والإيضاح لأبي علي.

---

(1) الفتح القريب 33ظ.

(2) الفتح القريب 33ظ.

(3) الفتح القريب 37ظ. وهو منشور.

(4) الفتح القريب 37ظ. وهو طاهر بن أحمد (-469هـ) من أعلام النحويين. وفي وفيات الأعيان 517/2: "وبابشاذ: بباءين مُوَحَّدتين بينهما ألف ثم شين معجمة، وبعد الألف الثانية ذال معجمة، وهي كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور". ولم يبين ضبط الباء، وكأنها ساكنة.

(5) الفتح القريب 41ظ.

(6) الفتح القريب 43ظ.

(7) الفتح القريب 44ظ.

(8) برنامج التُّجيبي 280، وتنظر مقدمة الدكتور عياد الثُّبَيْتي للبسيط في شرح الجمل 47 و74-75.

53- الغُرَر للقاضي وكيع[1]، وفي ترجمته أنه كتاب في الأخبار.

54- معاني الحروف لابن مُجاشِع[2]. وفي ترجمته: شرح معاني الحروف.

55- الأقصى القريب للتنوخي[3].

56- شرح الكافية لابن القوَّاس[4]. أكثر من النقل عنه.

57- شرح الجمل الصغير لابن عصفور[5].

58- شرح المقرب لابن عصفور[6].

59- المغني لابن فلاح[7].

---

[1] الفتح القريب 49ظ. وهو محمد بن خلف (-306هـ) عالم بالسير والأخبار. تاريخ بغداد 126/3، والوافي بالوفيات 43/3.

[2] الفتح القريب 51ظ. وهو علي بن فضّال المجاشعي (-479هـ) ويعرف بالفرزدقي لاتصال نسبه بالفرزدق. عالم بالنحو والتفسير. بغية الوعاة 183/2.

[3] الفتح القريب 56و. وهو محمد بن محمد بن مُنَجَّى، زين الدين، التنوخي، الدمشقي، ثم البغدادي، الأديب، (-748هـ)، هكذا ترجمته في هدية العارفين 154/2. وسلك السيوطي كتابه في كتب الإعجاز والبلاغة. الإتقان 19/1.

[4] الفتح القريب 59ظ. وهو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي. بغية الوعاة 99/2. وترجمته ضنينة.

[5] الفتح القريب 59ظ. وذكروا له ثلاثة شروح على الجمل. بغية الوعاة 210/2.

[6] الفتح القريب 68ظ. قال: لم يتم. بغية الوعاة 210/2.

[7] الفتح القريب 69و. وهو منصور بن فلاح اليمني (-680هـ) نحوي متفقّه. بغية الوعاة 302/2.

60- نظم الفرائد وحصر الشرائد لمهذَّب الدين المهلَّبي[1]، وهو كتاب في نظم الفوائد النحوية.

61- تعليق المصنف، أو تعاليقه، أو بعض تعاليقه، أو تعليقه على الألفية[2]، وذكر في مواضع أنه ينقل من خطه.

62- شرح الكتاب للصفَّار[3].

63- شرح ديوان المتنبي لابن جني[4].

64- التلويح للتفتازاني [5]، في أصول الفقه، وهو شرح تنقيح الأصول لعبيد الله ابن مسعود المحبوبي الحنفي (-747هـ)[6].

65- سَبْك المنظوم، وفك المختوم لابن مالك[7]، وهو نثر لنظمه الـمُؤَصَّل،

---

(1) الفتح القريب 69و. وهو مهلَّب بن حسن بن بركات. بغية الوعاة 304/2. وكتابه منشور، ورجح ناشره أن وفاته سنة 583.

(2) الفتح القريب 44ظ، و72ظ، و112ظ، و122ظ، و144و، و167ظ، و172ظ، و174ظ، و193و.

(3) الفتح القريب 77ظ. وهو قاسم بن علي توفي بعد 630هـ. بغية الوعاة 256/2.

(4) الفتح القريب 86و. وله عليه شرحان كبير وصغير منشوران.

(5) الفتح القريب 89و.

(6) تاج التراجم 203، وكشف الظنون 496/1، ومعجم المطبوعات 1199/2، والأعلام 197/4.

(7) الفتح القريب 56و.

في نظم المفصَّل[1].

66- الكوكب للإسنوي[2]، وهو الكوكب الدُّرِّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية.

67- أمالي الزجاجي[3]. ونقل عنه في المسألة الزُّنْبورية فصلًا طويلا فيه شرح الزجاجي لمسائل المناظرة[4] لم أجده فيما نُشر باسم أمالي الزجاجي أو مجالس العلماء، ولا أورده السيوطي في الأشباه والنظائر.

68- الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي[5]. وهو في الفقه.

69- شرح الإيضاح للخفَّاف[6].

70- شرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس[7].

71- النهر لأبي حيان[8].

---

[1] تنظر مقدمة المحقق لكتاب التسهيل 21.

[2] الفتح القريب 90ظ. وهو منشور.

[3] الفتح القريب 94و.

[4] الفتح القريب 149ظ-153ظ.

[5] الفتح القريب 94و. وهو عبد الوهاب بن علي (727-771هـ)، الفقيه المؤرخ صاحب طبقات الشافعية. الدرر الكامنة 425/2.

[6] الفتح القريب 100و. وهو أبو بكر بن يحيى المالقي (-657هـ). بغية الوعاة 473/1.

[7] الفتح القريب 100ظ.

[8] الفتح القريب 100ظ.

72- شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب[1].

73- شرح الجُزُوليَّة للشَّلَوْبين[2].

74- شرح الجُزُولية لابن عصفور[3].

75- شرح شواهد الإيضاح لابن يَسْعون[4].

76- ديوان هُذيل[5]، قال: "نسخة مصححة عليها خط ابن هشام وغيره من الأئمة".

77- شرح اللُّمع لابن بَرْهان[6].

78- حواشي التسهيل لابن هشام[7].

79- الفصول لابن معطي[8].

80- شرح الدُّرة لابن القوَّاس[9]، يعني الدرة الألفية لابن معطي.

---

(1) الفتح القريب 100ظ. وهو منشور.

(2) الفتح القريب 102و.

(3) الفتح القريب 115ظ.

(4) الفتح القريب 115ظ. وسلف التعريف به في هذا البحث.

(5) الفتح القريب 116و.

(6) الفتح القريب 117و. وهو عبد الواحد بن علي (-456هـ). بغية الوعاة 120/2.

(7) الفتح القريب 134و.

(8) الفتح القريب 136ظ.

(9) الفتح القريب 146و. وسلف ذكر ابن القواس قريبًا.

81- البديع لمحمد بن مسعود الغَزْنَوي[1]، وذكره ابن هشام وقال: "وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة"[2].

82- شرح شواهد الجمل للتُّدْميري[3].

83- شرح الكافية لنجم الدين سعيد[4].

84- غريب القرآن للعُزَيري[5]، قال السيوطي في كتب غريب القرآن:

---

(1) الفتح القريب 158و.

(2) المغني 708، ووصفه هنا بالزكي، وفي موضع آخر 301 قال: الغزني. وقال السيوطي: "أكثر أبو حيان من النقل عنه... ولم أعرف شيئًا من أحواله". بغية الوعاة 245/2. وفي كشف الظنون 236/1: المتوفى سنة 421. وفي اللباب 380/2: الغَزْنوي إلى غَزْنة مدينة من أول الهند، وفي معجم البلدان 201/4: "هكذا يتلفظ به العامة، والصحيح عند العلماء غَزْنين".

(3) الفتح القريب 161ظ. وهو أحمد بن عبد الجليل (-555هـ). بغية الوعاة 321/1. وهو منسوب إلى تدمير بالأندلس بفتح التاء في اللباب 209/1، وبضمها في معجم البلدان 19/2.

(4) الفتح القريب 163ظ. قال السيوطي: "سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد، شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحًا للمتن والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة". بغية الوعاة 591/1، وينظر طبقات الشافعية 76/10، والأشباه والنظائر 627/3، وكشف الظنون 1371، وذكر بروكلمان من هذا الشرح نسخة في الأسكوريال. تاريخ الأدب العربي 319/3.

(5) الفتح القريب 165ظ. وهو محمد بن عزيز -بزاءين، أو الثانية مهملة، وهو ما وجد بخطه- بخطه- (-330هـ) السِّجِسْتاني. بغية الوعاة 171/1.

"ومن أشهرها كتاب العزيري، فقد أقام في تأليفه خمس عشرة سنة، يحرره هو وشيخه أبو بكر ابن الأنباري"[1].

85- شرح اللُّبّ[2]، كأنه للنُّقْرَهْ كار[3].

86- شرح جمل عبد القاهر لعز الدين بن أبي الفتح[4].

87- شرح الإيضاح لابن أبي الربيع[5].

88- شرح الدرة لابن الخبّاز[6]، والدرة الألفية لابن معطي.

89- التذكرة لأبي علي[7].

90- تفسير ابن أبي حاتم[8].

---

(1) الإتقان 3/2.

(2) الفتح القريب 171ظ.

(3) عبد الله بن محمد (706-776هـ).

(4) الفتح القريب 171ظ. وهو محمد بن أبي الفتح البعلي (645-709هـ) تلميذ ابن مالك. بغية الوعاة 207/1.

(5) الفتح القريب 174و. وسلفت الإشارة إليه قريبًا.

(6) الفتح القريب 178ظ. وهو أحمد بن الحسين (-637هـ) الموصلي الضرير. بغية الوعاة 304/1.

(7) الفتح القريب 178ظ. وفي كشف الظنون 384/1: "وهو كبير في مجلدات، لخصه أبو الفتح بن جني".

(8) الفتح القريب 182ظ. وهو عبد الرحمن بن محمد (240-327هـ) الرازي صاحب كتاب الجرح والتعديل. تذكرة الحفاظ 829/3.

91- التنبيه على معاني أبيات المتنبي لأبي القاسم بن القطّان[1].

92- الـمُلْتقَط من شرح شعر المتنبي للواحدي للزمخشري[2].

93- الوافية لابن الحاجب[3]، وهي نظم الكافية، وسلفت الإشارة إليها، قال السيوطي: "ومن خطه نقلت".

94- شرح الهادي للزَّنْجاني[4]، والمتن في النحو والصرف له[5].

95- اللُّمع الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي[6]، وهو في شرح مقدمة ابن بابشاذ في النحو[7].

---

(1) الفتح القريب 183و. لم أعرفه، وقد يكون محرفًا عن أبي القاسم بن القطاع علي بن جعفر (433-515هـ) الصقلّي. بغية الوعاة 153/2. وتنظر مقدمة المحقق لكتاب الفَسْر لابن جني 525/1.

(2) الفتح القريب 183و. وينظر الأعلام 178/7، ومقدمة المحقق لكتاب الفَسْر لابن جني 526/1.

(3) الفتح القريب 189و. تحرفت إلى: الألفية.

(4) الفتح القريب 201و. وهو عبد الوهاب بن إبراهيم، كان حيًّا سنة 654هـ بغية الوعاة 122/2. والزنجاني نسبة إلى زَنْجان مدينة على حد أَذْرَبَيْجان. اللباب 77/2.

(5) كشف الظنون 2027/2.

(6) الفتح القريب 203و. وهو عبد اللطيف بن يوسف (557-629هـ) نحوي متكلم طبيب. بغية الوعاة 106/2.

(7) كشف الظنون 1795/2. ومر ذكر ابن بابشاذ قريبًا.

96- شرح صحيح مسلم للقرطبي[1]، وهو شرح لمختصره هو له، واسمه: الـمُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم[2].

* * *

فهذه حاشية السيوطي، هي أغنى ما كُتب على المغني، وأوسعه مراجع، وأعناه بالنقل والرواية، وأغناه بالنصوص، وأحفله بأحكام الخبرة، وأبعده عن الجدل اللفظي والمعقولات التي لا ينبني عليها عمل، ولو أكملها لكانت فتحًا في كتب النحو، ولخُدم المغني بها خدمة جليلة، ولا نضم إلى ما فيه من ترتيب وتحقيق وإعراب - رواية السيوطي العريضة للآثار والأخبار والأقوال، واطلاعه الواسع على التراث العربي الإسلامي، ولكنْ هكذا جرت الأقدار.

---

[1] الفتح القريب 206ظ. وهو أحمد بن عمر (578-656هـ) فقيه من أهل الحديث. نفح الطيب 615/2.

[2] كشف الظنون 557/1.